

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر

تخصص : قانون جنائي

بعنوان

جرائم المساس بالأموال الالكترونية

إشراف الأستاذ:

- يخلف عبد القادر

إعداد الطالب:

- عولمي مهدي

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة في البحث |
|-------------------|----------------|----------------|
| بوقرين عبد الحليم | البروفيسور | رئيسا |
| يخلف عبد القادر | الدكتور | مشرفا |
| عطاء الله خضرون | الدكتور | ممتحنا ومناقشا |

السنة الجامعية 2021/2022

شكر و عرفان

الحمد والشكر للعلي القدير الذي وفقني لانجاز هذا العمل
المتواضع واعترافا بالفضل لأهله.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: "يخلف عبد القادر"
والذي كان طيلة انجاز هذا العمل المتواضع نعم المشرف والناصح
والموجه الذي لمست منه كل خير فشكرا له.
إلى جميع أساتذة قسم الحقوق جامعة عمار ثليجي بالأغواط
إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة.

مهدي عولي

إهداء

إلى روح جدتي الغالية رحمها الله

"الحاجة عولمي ربعية"

إلى الحزن الدافئ والقلب المخلص إلى ينبوع الحنان

وإشراقة الإيمان إليك أُمي الحبيبة "فطيمة هوام" حفظها الله ورعاها

إلى من رباني فأحسن تربيتي وصاحب الفضل عليا أبي العزيز "عبد الواحد عولمي" حفظه الله

إلى الشموع التي تنير دربي إخوتي "سوسن، فضيلة، خولة، دلال، إيمان"

والكتاكيت أنس، ميناء، يمني،

إلى خطيبي الغالية "أسماء"

إلى جميع أصدقائي وزملائي في الكلية

إلى نفسي التي ألهمتني صبرا وصممت على النجاح

إلى الأرض الحبيبة الجزائر

مهدي عولمي

إن الثورة التكنولوجية تعد من أهم التطورات التي يعيشها العالم اليوم و خاصة ثورة الاتصالات التي تعتبر المحرك الأساسي في التطورات الحادثة في الوقت الحالي إلا أنها ليست المحرك الوحيد فيها، حيث أن التطور الكبير في تكنولوجيا الحاسبات قد أسهم بصورة واضحة في تسارع معدلات التقدم في مجال الاتصال والمعلومات.

وقد كان من نتاج التطور في الجانبين ظهور أدوات واختراعات وخدمات جديدة في مختلف المجالات، كما نتج عن تلك الثورة التكنولوجية ظهور نوع جديد من المعاملات الإلكترونية تختلف عن المعاملات التقليدية المعهودة التي ولدت بدورها مفهوما جديدا للأموال وهو ما يعرف اليوم بالأموال الإلكترونية، وهي وسيلة جديدة لقيام المعاملات الإلكترونية التي تتم بواسطة التقنيات الحديثة ذات القدرة الرقمية أو المغناطيسية، حيث عرفت انتشارا كبيرا التحل محل الأموال التقليدية في التداول اليومي وهو ما جعلها تحتل مكانة هامة وبارزة في الحياة الاقتصادية.

إلا أن هذه الإيجابيات التي أتت بها الأموال الإلكترونية لم تسلم من التعرض لمختلف أنواع الجرائم إذ تختلف اختلافا جذريا عن أنواع الجرائم الأخرى، فلم يعد المجرم اليوم بحاجة إلى أدوات و آلات تقليدية لارتكاب جريمته بل أصبحت تعتمد على تقنيات و وسائل حديثة و متطورة.

ولهذا يعد موضوع جرائم الأموال الإلكترونية من المواضيع المستحدثة والتي يرتبط وجودها بظهور تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية والتي تصنف من الجرائم الخطيرة خاصة أنها جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة إلكترونية يقترفها أشخاص مرتفعي الذكاء ويمتلكون أدوات المعرفة التقنية، مما يسبب خسائر للمجتمع ككل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والمصالح ذات الطابع المالي المتعلقة بالمؤسسات المالية و المصرفية بشكل خاص.

وتهدف الدراسة أساسا إلى:

- الضرورة الملحة لدراسة هذه الجرائم بما يواكب تلك الطفرة الهائلة التي حدثت في مجال الجرائم المعلوماتية.

- إزالة الغموض الذي يكتنف جوانب الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية وملازمة أهم الإشكالات التي يطرحها.

- إثراء المكتبة القانونية بهذه الدراسة المتواضعة.

و يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة كونه يعالج مدى إمكانية التطابق بين القواعد التقليدية الخاصة بجرائم الأموال و التي عالجهها المشرع الجزائري في قانون العقوبات و القواعد الخاصة بجرائم الأموال في صورتها الإلكترونية، مما يتيح لنا التعرف على أهم صور الاعتداءات الواقعة على هذه الأموال.

وبالنسبة ل**دوافع اختيار موضوع البحث** فهناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، أما الأولى فتعود أساسا إلى رغبتنا الشخصية في دراسة الجرائم المعلوماتية وميولنا للبحث فيها و أما الثانية فترجع إلى حيوية الموضوع وحدثته وامتداد تأثيره إلى جميع الأصعدة لارتباطه بالتطور التكنولوجي الذي أصبحنا نعتمد عليه في حياتنا اليومية بالإضافة إلى ما يثيره من إشكالات قانونية تفرض علينا الوقوف عليها والإحاطة بمختلف جوانبها.

وقد واجهتنا في هذا البحث جملة من **الصعوبات** تعود أساسا إلى حداثة الموضوع الذي لم ينل حظه من البحث على مستوى الفقه الجزائي والتطبيق القضائي وعدم تبني المشرع الجزائري لموقف صريح تجاهه و غياب تشريع خاص به.

ارتأينا في هذه الدراسة المتخصصة طرح الإشكالية الآتية:

* ما مدى انطباق النصوص التقليدية على الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية؟

* و ما هي المسؤولية الجزائية المترتبة عن هذه الجرائم؟

وسنعتمد في دراسة هذا الموضوع على **المنهج الوصفي التحليلي** المعتمد في الدراسات القانونية كونه الأنسب لمثل هذه الدراسة و ذلك في سرد المفاهيم خصوصا ما تعلق بالأحكام العامة للجرائم ولاسيما أيضا عند تحليل النصوص القانونية وسرد الآراء الفقهية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، إرتأينا أن نتناول الموضوع وفق خطة ثنائية

خصص الفصل الأول منها لدراسة صور جرائم المساس بالأموال الإلكترونية من خلال التطرق لجريمتي السرقة والنصب في صورتيهما التقليدية والإلكترونية (المطلب الأول)، وجريمة خيانة الأمانة في صورتيهما التقليدية والإلكترونية (المطلب الثاني).

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة المسؤولية الجزائية عن الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية بداية بأسس قيام المسؤولية الجزائية) المبحث الأول (وصولاً إلى آليات مكافحة هذه الجرائم) المبحث الثاني).
وختماً دراستنا بخاتمة توصلنا فيها إلى العديد من النتائج والتوصيات.

المبحث التمهيدي: ماهية الأموال الالكترونية.

إن دراسة الجرائم الالكترونية المستحدثة الماسة بالأموال تستوجب تعريف الأموال الالكترونية ثم التعرض إلى صورها المختلفة وخصائصها

المطلب الأول: تعريف الأموال الالكترونية.

لقد عرف الإنسان التعامل بالمقابل المالي منذ أمد بعيد بحيث عمد إلى استخدام النقود لدفع ما يقابل احتياجاته المختلفة وبمرور الزمن بدأ باستبدالها بالنقود المعدنية ثم العملة الورقية، وفي مرحلة لاحقة ومع تطور العمل التجاري وتوسعه حيث أصبحت الأعمال أكثر سرعة وفي ظل التطورات التقنية اهتدى العقل البشري لاستحداث البطاقة النقدية المختلفة والتي بإمكان أي شخص الحصول عليها ومن ثم استخدامها لغايات الوفاء أو تسديد أثمان المشتريات اليومية¹.

ومن هنا بدأ مصطلح الأموال الالكترونية أو النقود الرقمية يتداول بين أفراد المجتمعات، إذ تم استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهومها فقد استخدم البعض مصطلح النقود الرقمية Digital Money أو العملة الرقمية Electronic Cash وبغض النظر الاصطلاح المستخدم فإنها تشير إلى مفهوم واحد وهو الأموال الالكترونية. وقد عرفت المفوضية الأوروبية عام 1998 بأنها: "قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة"²

وقد عرفها مؤتمر بازل سنة 1996 بأنها "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكتروني أو على أداة الكترونية يحوزها المستهلك".

وقد عرفها البعض أيضا بأنها "معالجة رقمية للمدفوعات حيث تحل قيمة النقد محلا لسيولة النقدية، ويتم ذلك باستخدام الحوسبة الرقمية بأشكالها المختلفة من حواسيب

1- جلال محمد الزعبي وأسامة محمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010 ص:102.

2- محمد إبراهيم محمود الشافعي، "النقود الالكترونية"، مجلة الأمن والقانون، السنة 12، العدد الأول، جانفي

وهواتف نقالة وبطاقات ذكية أو أية وسيلة أخرى تحتوي على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية".

وبالتالي فالأموال الالكترونية هي أموال حقيقية تخزن قيمتها¹ بواسطة أنظمة معالجة حاسوبية لدى مصارف معينة لتتولى بدورها تفرغ قيمتها الحقيقية في بطاقة ممغنطة أو أكثر تمكن الأفراد من تداول قيمتها فقط دون التأثير على وجودها المادي².

المطلب الثاني: صور الأموال الالكترونية.

تأخذ الأموال الالكترونية صوراً متعددة وذلك بحسب المادة محل الاختزال وبحسب آلية الدفع، فمنها بطاقات الدفع ومنها بطاقات السحب وغيرها، ولعل أهم هذه البطاقات هي:

1- بطاقات تحمل رقمها:

وهي بطاقات مصنوعة من مادة خاصة ومزودة بشريط ممغنط يتضمن بيانات معالجة بواسطة الحاسوب تخزن عليها قيم مالية معينة بواسطة أجهزة خاصة وتحدد قيمتها بما يتم تخزينه من مقابل، وبالتالي فإن آلية شحن هذه البطاقة يتمثل بتحويل قيمة النقود المدفوعة إلى مادة مختزلة على الشريط الممغنط بصورة تحقق ذات الغاية من النقود.

ومن صور هذه البطاقات البطاقة الذكية (Smart Card)³ ويتم التعامل بهذه البطاقة بتقديمها إلى البائع الذي يتولى تمريرها على جهاز خاص يقوم بقراءة البطاقة والتوقيع الرقمي وبمجرد قراءة الجهاز لهذه البطاقة فإنه بالإمكان الوفاء بقيمة البضاعة بخصمها مباشرة من القيمة المخزنة عليها. لذلك فلا حاجة للكشف عن مستخدم هذه البطاقة غلاف البطاقات الأخرى.

¹ - بسام أحمد الزلمي، "دور النقود الالكترونية في عمليات غسيل الأموال"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، سنة 2010، ص: 05.

² - جلال محمد الزعبي وأسامة محمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص: 104.

³ - تاريخياً: اخترعت البطاقة الذكية عام 1974 وبدأ استخدامها سنة 1981 من قبل شركة فيليبس ثم أخذت في الانتشار، حيث أصبحت البطاقة الذكية في بريطانيا بعد عام 1995 ممثلة لكل أنواع العملات الإنجليزية، ولمزيد من التفصيل ينظر: علي عدنان الفيل، المسؤولية الجزائية عن إساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص: 67.

2- بطاقات الإئتمان:

هذه البطاقات تختلف عن سابقتها بأنها لا تحمل في ذاتها قيمة نقدية، وإنما تمنح حامل هذه البطاقة ائتماناً بحدود معينة، تمكن العميل التسوق حتى بحالة عدم وجود رصيد كاف له مقابل التزام من قبل البنك ومصدر البطاقة بالوفاء بقيمة هذه المشتريات وبدوره يرجع البنك على العميل لإستحقاق هذا المبلغ مقابل عمولة معينة وهي بعدة أنواع منها:

بطاقة الخصم الشهري: أو ما يطلق عليه بطاقة الوفاء المؤجل، وهي بطاقة تمكن حاملها من استخدامها في تسوقه اليومي أو للسحب النقدي دون أن يكون لدى حاملها حساب جاري لدى مصدر البطاقة على أن يقوم مستخدمها بتسديد قيمة مشترياته

- خلال فترة إمهال تحت طائلة احتساب فوائد شهرية عن التأخير وبالتالي فهي أداة وفاء وائتمان معاً¹.

بطاقة الائتمان الفرضية: ومن خلالها لا يلتزم العميل بدفع المبلغ دفعة واحدة وإنما يتم على دفعات حسب الاتفاق، وهذا النوع من البطاقات أكثر ترتيباً للفوائد، وبالتالي لا تحتوي هذه البطاقة قيمة معينة وإنما تمكن العميل من استخدامها للشراء مع منحه مهلة لتسديد قيمة مشترياته.

- **بطاقات السحب الآلي:** هذا النوع من البطاقات يمكن العميل من الدخول إلى حسابه بواسطة أجهزة طرفية والقيام بعمليات السحب أو الإيداع من هذا الحساب.

وهذه البطاقة لا تحتوي قيمة نقدية وإنما تمكن العميل من الولوج إلى حسابه المودع لدى مصدر البطاقة والسحب منه أو الإيداع، حتى أن حاملها لا يلزمهم الذهاب إلى المصارف التي فيه حساباتهم لإجراء ذلك².

1- جلال محمد الزعبي وأسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص: 105.

2- محمد حماد مرهج الهيبي، الحماية الجنائية لبطاقات الإئتمان الممغنطة، دون طبعة، دار الكتب القانونية، 2014، ص: 43.

المطلب الثالث: خصائص الأموال الإلكترونية.

تتميز الأموال الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن نظيرتها التقليدية تتمثل في:

الأموال الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً: فهي عبارة عن بيانات مشفرة توضع على رسائل الكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر.

1- الأموال الإلكترونية ثنائية الأبعاد: حيث يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه الأموال مثلاً.

2- الأموال الإلكترونية غير متجانسة: حيث يقوم كل مصدر بإصدار أموال الكترونية مختلفة من ناحية القيمة أو الخدمات التي تحتوي عليها.

3- الأموال الإلكترونية سهلة الاستخدام: فهي تتميز بسهولة حملها نظراً لصغر حجمها وخفة وزنها ولهذا فهي عملية أكثر من الأموال التقليدية.

5 - الأموال الإلكترونية معرضة لوقوع أخطاء بشرية أو تكنولوجية: فالبرغم من أنها

نتيجة طبيعة التقدم التكنولوجي إلا أنها تظل عرضة للأعطال التقنية والأخطاء البشرية.

6- الأموال الإلكترونية هي أموال خاصة: على عكس الأموال العادية التي تصدر من قبل البنوك المركزية، ففي غالبية الدول يتم إصدارها من قبل شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.

ونظراً إلى هذه المميزات والخصائص التي تميز الأموال الإلكترونية عن الأموال التقليدية إلا أنهما يتفان معا من حيث المضمون، فالأموال الإلكترونية تصلح كأداة للدفع بكل سرعة وسهولة دون الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة.

المبحث الثاني: الجرائم التقليدية الماسة بالأموال الالكترونية

لا يمكن إنكار فضل التكنولوجيا الحديثة ومدى مساهمتها في تطوير مجتمعاتنا، لكن في المقابل نجد العديد من الإنعكاسات السلبية لهذه التقنيات الحديثة بسبب سوء استخدامها، مما يفتح المجال لارتكاب جرائم عدة من خلالها. وبالتالي أصبح المجتمع أمام مسؤولية جديدة تملي عليه معرفة أنواع وصور هذه الجرائم حتى يتسنى له مكافحتها كونها تتميز بسمات جديدة تميزها عما ألفناه في الجرائم التقليدية.

وقد ساهم ظهور الأموال الالكترونية بصورة كبيرة في تطور جرائم الاعتداء عليها والمساس بها، وهو ما سنحاول التعرض له بالدراسة في هذا الفصل من خلال التطرق لجريمة السرقة بصورتها التقليدية والالكترونية ثم التطرق لجريمة النصب بصورتها التقليدية والالكترونية في المطلب الأول وأخيرا جريمة خيانة الأمانة بصورتها التقليدية والالكترونية في المطلب الثاني، وذلك بدراسة كل جريمة على حدى وفقا لعناصرها الأساسية.

المطلب الأول: جرمتي السرقة والنصب.

الفرع الأول: جريمة السرقة في صورتها التقليدية والالكترونية.

تعتبر جريمة السرقة من أهم جرائم الأموال وأكثرها انتشارا وخطورة، وهي من أبند الجرائم وأقدمها.

و قد عرفت المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري كما يلي: "كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا".

ومن هذا التعريف يتبين أن جريمة السرقة تقوم على ثلاثة أركان وهي:

- فعل الاختلاس، وهو الركن المادي للجريمة؛
- محل الجريمة، ويتمثل في شيء منقول ملك للغير؛
- القصد الجنائي، وهو الركن المعنوي للجريمة¹.

1- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2006، ص: 247.

لكن لكون الجريمة الالكترونية من الجرائم الحديثة والتي تتميز عن غيرها من الجرائم التقليدية بتوضيح¹ أركان جريمة السرقة التقليدية على حدى في المطلب الأول ثم نتطرق إلى أركان جريمة السرقة الواقعة على الأموال الالكترونية في المطلب الثاني.

- القواعد العامة لجريمة السرقة في صورتها التقليدية.

لكي تقوم جريمة السرقة طبقا للمادة 350 من قانون العقوبات يجب توافر محل الجريمة والمال المملوك للغير بالإضافة إلى الركنين المادي والمعنوي وهو ما سنتعرض له في الفرع الأول المخصص لمحل جريمة السرقة والفرع الثاني الركن المادي والفرع الثالث الركن المعنوي.

- محل السرقة في صورتها التقليدية والالكترونية.

بالرجوع إلى نص المادة 350 من قانون العقوبات يجب أن تقع السرقة على شيء غير مملوك للجاني.

و لا يقع فعل الاختلاس إلا على شيء فلا يقع على الإنسان الذي لا يكون محلا للسرقة بل للحجز أو القبض التعسفي أو للخطف.

ولا يهم إن كان الشيء غير مشروع، فمن الجائز أن تنصب السرقة على السلاح أو المخدرات مثلا، كما يشترط أن يكون الشيء ذا قيمة لكن لا يشترط أن تكون تجارية أو مادية كما في جرائم النصب وخيانة الأمانة.

كما يشترط أن يكون محل السرقة منقولاً فلا تقع السرقة على العقارات، كما يجب أن يكون محل السرقة مالا مملوكا للغير وقت السرقة، ونتيجة لذلك لا تكون محلا للسرقة الأشياء التي لا مالك لها مثل الأموال المتروكة أو المباحة.

- الركن المادي.

يتمثل الركن المادي لجريمة السرقة في فعل الاختلاس، واتفق الفقه والقضاء على أن الاختلاس هو الإستيلاء على شيء بغير رضا مالكة أو حائزه.

ولقد تطور مفهوم الاختلاس فلم يعد محصورا في الاستيلاء على الشيء إذ أصبح من المسلم به اليوم أن تسليم الشيء لا ينفي الاختلاس.

ويقوم الاختلاس على عنصرين:

1- **عنصر مادي:** وهو لاستيلاء على الحيازة للمال محل السرقة وذلك بنقل الشيء عن زعه من حيازة المجني عليه وإدخاله في حيازة الجاني دون اشتراط طريقة معينة في ذلك.¹

وحتى يتحقق الاختلاس يجب بدهاة ألا يكون موجودا في حيازة الجاني وقت اختلاسه.

كما ينتفي الاختلاس بالتسليم سواء كان حرا أو مبنيا على خطأ أو مشوبا بغلط أو كان نتيجة تدليس ذلك لأن تسليم الشيء يتنافى مع نزع الحيازة فالخطأ الذي وقع به التسليم يرتب المسؤولية المدنية ولا يرتب نتيجة جنائية، كمن يسلم الدين لغير الدائن. أما في حالة التسليم الغير إرادي والذي عادة ما يكون في حالة التسليم بالعنف أو التهديد فلا ينتفي الاختلاس.²

2- **عنصر معنوي:** يظهر في عدم رضا المالك أو الحائز على الاختلاس إذ يشترط أن يتم الاختلاس بدون رضا المجني عليه، ويقصد بعدم الرضا أن صاحب المال أو الحائز لا يقر الغير ما وقع منه من استيلاء.

فإذا وقع برضائه فلا توجد جريمة السرقة لانتهاء ركن الاختلاس لأن مالك الشيء أو حائزه يكون قد رضي بالتخلي أو التنازل عن حيازة الشيء فلم تنزع منه قسرا. وحتى يكون الرضا نافيا للاختلاس يجب أن يكون رضا حقيقيا صادرا عن إدراك وإرادة.³

- **الركن المعنوي.**

تقتضي جريمة السرقة توافر قصد جنائي فهي من الجرائم العمدية، ويتطلب الركن المعنوي فيها توافر القصد العام والقصد الخاص.

القصد العام: يتحقق القصد الجنائي العام بتوافر عنصري العلم والإدارة، وذلك في انصراف إرادة الجاني إلى تحقيق الجريمة بجميع أركانها مع علمه بأن القانون يعاقب

1- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2006، ص: 248.

2- محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري "القسم الخاص"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 119.

على ذلك، وبالتالي ينتفي القصد الجنائي إذا استولى الجاني على مال الغير معتقدا خطأ أنه ملكه أو أنه من الأموال المباحة، كما يجب أن تتمثل إرادة الجاني في إخراج المالك حيازة صاحبه وإدخاله في حيازته هو أو حيازة الغير الذي ليس له حق فيها¹.

القصد الخاص: ويتمثل في نية التملك أي ضم ما استولى عليه الجاني لملكه أو لملك غيره والتصرف فيه تصرف المالك، فإذا لم تتوفر هذه النية فلا تقوم السرقة، وتأسيسا على ذلك قضي في فرنسا بعدم قيام جريمة السرقة في حق من يختلس كتابا في غيبة صاحبه ليطلع على محتواه ويرده في الحال، و أيضا من يختلس سيارة بقصد استعمالها في نزهة ثم ردها.

ومتى توافر القصد الجنائي العام والخاص بعنصرية فلا أهمية للبائع أو الدافع على ارتكاب السرقة فيستوي لدى المحكمة جميع أنواع الدوافع والبواعث².

القواعد الخاصة لجريمة السرقة الواقعة على الأموال الالكترونية.

كون الجريمة الالكترونية من الجرائم الحديثة التي تتميز عن غيرها من الجرائم التقليدية سنقوم بتوضيح أركان جريمة السرقة الواقعة على المال الالكتروني.

أولا: محل الجريمة.

إن محل الاختلاس في جريمة السرقة الواقعة على المال الالكتروني كان محل جدل فقهي حول ما إذا كانت صالحة لأن تكون محل سرقة³، فإذا ما أخذنا بالمفهوم المادي لمحل السرقة فهذا يؤدي إلى استبعادها في مجال تطبيق السرقة، ويدافع على هذا الرأي جانب

1- محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص:134.

2- محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري "القسم الخاص"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 126.

3- أمال قارة، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2006، ص:

من الفقه يعتمد في تحليله على كون الأموال غير المادية هي أموال غير مجسدة، وبالتالي فإن البيانات لوحدها تكون غير قابلة للسرقة إن كانت منفصلة عن سندها المادي سواء كان بطاقة أو قرص أو ورقة¹.

وبالتالي فالأموال ذات الطبيعة المعنوية لا تصلح لأن تكون محلا لجريمة السرقة لأنه لا يمكن نقلها من مكان إلى آخر.

وإعمالا لما تقدم من قول في نطاق المعلومات والبيانات المدمجة في الشريط الممغنط للبطاقة التي تحتوي المال الالكتروني، يؤدي إلى أنها تخرج من عداد الأشياء التي تصلح لأن تكون محلا لجريمة السرقة كونها ليست ذات طبيعة مادية.

غير أنه إذا كانت المعلومات والبيانات المدمجة في الشريط الممغنط للبطاقة لا تصلح لأن تكون محلا للسرقة. فبالعكس تصبح صالحة للسرقة إذا تم تثبيت المعلومات على دعامة².

وقد استقر القضاء الفرنسي على أن المعطيات المعلوماتية صالحة لأن تكون محل سرقة وتتحقق بتحويل ما تحتويه المعلومات إلى سند آخر، كما هو واضح من قرار محكمة النقض الفرنسية الصادر بتاريخ 12-01-1989 الذي أدان شخصين من أجل سرقة 70 قرصا ممغنطا وسرقة محتوى المعلومات.

كما تمت إدانة شخص يدعى ألبرت جونزاليل وتم اتهامه بسرقة البيانات الخاصة بالبطاقات الائتمانية من مؤسسات أمريكية وعوقب بالسجن لمدة عشرين عاما³.

كما تطور رأي الفقه بتطور السرقة في ظل بيئة الحاسب الآلي والانترنت وكذا تطور مفهوم المال والانطلاق إلى فضاءات أبعد بكثير من الصفة المادية للمال.

فلم يعد يشترط لتحقق صفة المال في الشيء ماديته، بل ظهر إلى الوجود ما يعرف بالمال الالكتروني والمختلف عن المال التقليدي في وسائل قبضه ودفعه وتداوله.

وبالتالي فغالب الفقه القانوني اليوم يعترف بمفهوم جديد للسرقة وهو السرقة التقنية³.

2- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2006، ص: 259.

2- محمد حماد مرهج الهبتي، الحماية الجنائية لبطاقات الإئتمان الممغنطة، دون طبعة، دار الكتب القانونية ص: 457.

3- ناير نبيل عمر، الحماية الجنائية للمحل الالكتروني في جرائم المعلوماتية، طبعة 2012، دار الجامعة الجديدة، ص:

ثانياً: الركن المادي.

يقصد بالركن المادي في جريمة السرقة ما يتطلبه القانون فيها من عناصر مادية ملموسة يمكن إدراكها بالحواس، ويتمثل الركن المادي في جريمة السرقة في واقعة الاختلاس، فالسرقة في جوهرها اختلاس، والاختلاس اعتداء على حيازة الشيء المنقول بنقل هذه الحيازة نقلاً غير مشروع من حوزة المجني عليه إلى حوزة الجاني نقلاً غير مقترن برضا المجني عليه¹.

ويثور الإشكال حول فعل الاختلاس في البيئة التقنية من خلال مدى قابلية الاستيلاء على الأموال الالكترونية.

فانقسم الفقه في هذا الصدد إلى اتجاهين:

- الرأي الأول: الفقه القائل بصلاحيّة المعلومة للاختلاس.

ينطلق أصحاب هذا الرأي من افتراض مقتضاه أن طبيعة الشيء أو كيفية الاستفادة وأسلوب استخدامه سيحدد الطريقة التي يتبعها الجاني للقيام بالنشاط الإجرامي المحقق للاختلاس، فإذا كانت الأشياء المادية يتم اختلاسها من خلال نشاط مادي فإن الأمر حتماً سيختلف إذا كان الشيء معنوياً وطريقة اختلاسه قد تكون بالاستيلاء على الدعامة التي تثبت عليها المعلومات أو البيانات، كما يمكن اختلاسها استقلالاً عن تلك الدعامة.

وإذا كان الاستيلاء على الدعامة التي تثبت عليها المعلومات والبرامج لا تشير إشكالات كون الجاني قد استولى على شيء مادي فإن الاختلاس استقلالاً عن الدعامة تشير إشكالات لأن الجاني استولى على شيء معنوي كأن يطلع بالنظر أو السمع مثلاً ثم يستعملها بعد إدراكها².

فإذا قام الشخص الذي التقط المعلومة بتسجيلها على دعامة ثم عرضها على الغير فإن هـ هذا النشاط هو الذي يتحقق به الاختلاس لأنه سينتج عليه انتقال البيانات من ذمة إلى أخرى ثم طرحها للتداول.

1- على حسن الطوالب، الجرائم الالكترونية، دون طبعة، مؤسسة فخراوي للدراسات والنشر، مملكة البحرين

2008، ص: 121.

كما أنه من الممكن فرض الحماية على المال الالكتروني لتكريس حماية حياته الخاصة وعدم التعرض لها بأي صورة والتعامل مع البيانات والمعلومات الالكترونية على أنها ملكية لصاحبها لا بد من أن تشمل بالحماية كونها قابلة للاختلاس بعدة طرق كاستخدام بطاقات ائتمانية مستعملة دون علم أصحابها وصنع نماذج مماثلة لها عن طريق اختراق الشبكات أو الولوج غير المصرح به للشبكات أو تحويل أموال من حسابات أفراد إلى حسابات المخترقين أنفسهم¹.

- الرأي الثاني: الفقه القائل بعدم صلاحية المعلومة للاختلاس.

يستبعد هذا الرأي أن تقع جريمة السرقة على البرامج والمعلومات مستقلة عن دعائها نظرا للطبيعة غير المادية للمعلومات التي تأتي تحقق الأخذ أو الاختلاس لمعناه الدقيق المسلم به في جريمة السرقة التقليدية والذي يعني الاستيلاء على الحيازة الكاملة للشيء دون رضا صاحبه أو حائزه، لأنه إذا تصورنا وقوع الاختلاس من خلال النسخ أو التصوير على المعلومات، هذه المعلومات الأصلية في نفس الوقت تظل كما كانت تحت سيطرة صاحبها الأصلي ولا تخرج من حيازته².

وأيا ما كان الأمر فإن الاختلاس - يعني في صدد جريمة السرقة الاستيلاء على الحيازة الكاملة بعنصرها المادي والمعنوي بغير رضا المالك أو الحائز وإدخاله في حيازته هو بالاستيلاء.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاس لم يعد قاصرا على نقل الشيء ماديا أو نزعه من المجني عليه وإدخاله في حيازة الجاني بدون رضاه أو علمه وإنما أصبح يمتد إلى من يستولي على الشيء الموجود في يده العارضة لأنه بذلك يسلب حيازة لم تنتقل إليه وهو ما اتجهت إليه أحكام القضاء الفرنسي من أن اختلاس المعطيات المسجلة على الأقراص الممغنطة سواء بتصويرها أو نسخها وبدون علم ورضاء أصحابها مكونا لجريمة السرقة³.

¹ - ناير نبيل عمر، الحماية الجنائية للمحل الالكتروني في جرائم المعلوماتية، طبعة 2012، دار الجامعة الجديدة، ص: 70.

² - أمال قارة، الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2006، ص: 45.

ثالثاً: الركن المعنوي.

يتخذ الركن المعنوي في جريمة السرقة الواقعة على الأموال الالكترونية صورة القصد الجنائي، ويتحقق القصد الجنائي العام بتوفر عنصري العلم والإرادة، كما تتخذ صورة القصد الجنائي الخاص نية الجاني إلى تملك الشيء المختلس.

1- القصد الجنائي العام:

يقوم القصد الجنائي العام في جريمة السرقة بانصراف علم الجاني إلى ارتكاب العناصر المكونة للجريمة وهو ما يقتضي علم الجاني بأن فعله ينطوي على اختلاس لمنقول مملوك للغير بدون رضاه، وإرادة تتجه إلى فعل الاستيلاء على هذا المنقول وإخراجه من حيازة المجني عليه وإدخاله في حيازة الجاني أو إخضاعه لسيطرته المادية التي تمكن من الظهور عليه بمظهر المالك.

وبالتطبيق لجرائم المعلوماتية إذا ما قام شخص بأخذ قرص أو بطاقة ممغنطة تحتوي على برامج أو معلومات واختلسه من صاحبه لمعرفة محتواه فقط ثم رده فإن إرادة الاختلاس تنفي لديه ويتخلف القصد العام عنده.

وبالتالي فإن الدخول إلى النظام المعلوماتي الذي يمكن أن يدخل إليه أي مستخدم بغرض الحصول على معلومات لا تقوم به جرائم السرقة ولكن انتهاك النظام الأمني هو الدليل على توافر علم الجاني بدخوله إلى نظام خاص وبالتالي توافر القصد الجنائي، وبالإضافة إلى علمه بدخول نظام بطريقة غير مشروعة يجب أن تتجه إرادة الجاني إلى الاستحواذ على هذه البرامج أو المعلومات.

2- القصد الجنائي الخاص

بالإضافة إلى ضرورة توفر القصد الجنائي العام في جريمة السرقة الواقعة على الأموال الالكترونية يشترط أيضاً وجود القصد الجنائي الخاص والذي يتمثل في انصراف نية الجاني إلى امتلاك الشيء المختلس أي الاستئثار بالمال الالكتروني المعتدى عليه والظهور عليه بمظهر المالك ويثور الإشكال حول كيفية إثبات سوء نية من قام بالدخول

في نظام معلوماتي بقصد تملك المال محل الاعتداء، فلا بد من إثبات القصد الجنائي ولحظة تواجده والتي يجب أن تكون لحظة ارتكاب الفعل.

ويمكن من الناحية القانونية استخلاص القصد الجنائي بمجرد الدخول غير المشروع في النظام وتجاوز أنظمة الحماية المنذرة بعدم أحقية الدخول إلى النظام الآلي، ومن الناحية الواقعية، فإن وجود نظام حماية يسمح للشخص المتواجد في النظام بمعرفة الحد الذي لا ينبغي تجاوزه.

وقد أقر الفقه الفرنسي أن انتهاك نظام الأمن يعتبر في حد ذاته دليلاً ضمناً على وجود القصد وسوء نية مرتكب الفعل، حيث يعد هذا الانتهاك في حد ذاته وسيلة إثبات¹.

الفرع الثاني: جريمة النصب في صورتها التقليدية والالكترونية

تعتبر جريمة النصب من أنبذ الجرائم التي عرفت منذ القدم والتي تطورت خصوصاً في عصر المعلوماتية لتأخذ بذلك عدة صور مختلفة. وعليه سنحاول أن نتعرض في هذا المطلب إلى جريمة النصب بين صورتها التقليدية والقواعد الخاصة لها في صورتها الالكترونية.

- القواعد العامة لجريمة النصب في صورتها التقليدية.

جريمة النصب من جرائم الاعتداء على ملكية المال المنقول يلجأ فيها الجاني بإحدى وسائل الاحتيال المعنية قانوناً، لحمل المجني عليه على تسليم مال منقول وقد عرفه البعض بأنه الاستيلاء على الحيازة الكاملة عمداً بطريق الحيلة أو الخداع على مال مملوك للغير.

ولمعرفة جريمة النصب يجب التطرق إلى محلها ثم بيان أركانها.

أولاً- محل الجريمة:

باعتبار جريمة النصب من جرائم الأموال فإن محلها يكون مال، ويبدو ذلك من خلال استقراء نص المادة 372 من قانون العقوبات الجزائري التي تنص على أنه "كل من توصل إلى الاستيلاء أو تلقي أموال أو منقولات أو سندات أو تصرفات أو أوراق

1- محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت - الجريمة المعلوماتية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص: 161.

مالية أو وعود أو مخالصات أو إبراء من التزامات أو إلى الحصول على أي منها أو شرع في ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها أو الشروع فيه إما باستعمال أسماء أو صفات كاذبة أو سلطة خيالية أو اعتماد مالي خيالي أو بإحداث الأمل في الفوز بأي شيء منها".

ويتضح من المادة أنه يشترط أن يكون محل الاعتداء مالا منقولاً كما يشترط أيضاً أن يكون للشيء قيمة سواء كانت مادية أو معنوية فإذا كان الشيء الذي تسلمه الجاني معدوم القيمة لا تتوافر جريمة النصب.

ثانياً - الركن المادي:

من خلال نص المادة 372 من قانون العقوبات الجزائري نجد أن جريمة النصب ركنها المادي لا يمكن أن تخرج عن ثلاث عناصر أساسية، وهي عنصر الفعل للتوصل إلى إستيلاء مال لغير دون حق، عنصر استعمال وسيلة من وسائل التدليس التي حددها المشرع، عنصر قيام علاقة السببية بين الفعل والنتيجة.

1- الفعل المؤدي للتوصل إلى استلام مال الغير:

يتحقق هذا العنصر بالاستيلاء على مال الغير، وقد عرفت المادة 372 المال محل الجريمة ويتعلق الأمر بالأموال والمنقولات والسندات والتصرفات والأوراق المالية والوعود والمخالصات والإبراء من الالتزامات. ويجب أن يتجسد التسليم في الواقع بالاستيلاء على شيء ملموس مادي سواء كان مالا أو سنداً.

كما تتم الجريمة إذا تم التسليم بناء على إحدى وسائل التدليس ولو لم يلحق المجني عليه أي ضرر منها لأن الضرر ليس شرط النصب².

2- استعمال إحدى وسائل التدليس:

لا يتم التدليس إلا إذا استعملت طريقة من الطرق التدليسية التي وردت في المادة 372 على سبيل الحصر وهي:

أ - استعمال طرق إحتيالية:

لم يضع المشرع تعريفا لهذه الطرق الاحتيالية وذلك لعدم القدرة على الإلمام بكل هذه الأساليب لكن يشترط أن تكون لغاية منها هي إيهام الناس بوجود مشاريع كاذبة أي أن تكون مظاهر النشاط ترمي إلى تنفيذ عمل قد يكون تجاريا أو صناعيا أو ماليا أو حتى خيريا، غير أنه ليس من الضروري أن يكون المشروع كله خياليا فالمناورات الاحتيالية تتوفر ولو كان ادعاء المتهم فيه جزء من الحقيقة¹.

ب - اتخاذ أكاذيب بنطاق معين يؤدي إلى التصرف في المال:

ويكون ذلك من خلال الإيهام بوجود سلطة خيالية، فقد تكون سلطة مدنية معينة أو سلطة روحية خارقة كالقدرة على إبراء مريض أو الشعوذة وكل هذا بهدف إيهام الناس مما يؤدي إلى التصرف في المال من طرف الجاني.

ج - اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة:

تتم جريمة النصب باتخاذ المتهم اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة ولو لم يصحب ذلك استعمال مناورات احتيالية ولكن يجب أن لا يكون الإدعاء واضح الكذب بحيث يتبين حقيقته الشخص العادي.

ولقد قضي في فرنسا بأن استعمال صفة بعدما فقدها صاحبها يعد استعمالا لصفة كاذبة.

3- عنصر قيام علاقة السببية بين الفعل والنتيجة:

لا يكفي لتوافر جريمة النصب قيام الجاني بفعل الاحتيال وحدث واقعة التسليم التي تعني سلب المال وإنما يلزم أن يكون التسليم قد وقع كأثر من آثار الطرق الاحتيالية المستخدمة من الجاني، فعلاقة السببية تعني أن يكون الاحتيال بمثابة السبب الفعلي والدافع على التسليم، فلولاها لما سلم الضحية ماله إلى الجاني منخدعا بما صور له من أمور كاذبة، فلا يعتبر نصبا إذا علم المجني عليه بحقيقة أكاذيب واحتيال الجاني ورغم ذلك سلمه المال المطلوب لتسهيل ضبطه متلبسا بالجريمة²

1- محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت - الجريمة المعلوماتية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص: 310.

ثالثا - الركن المعنوي:

جريمة النصب جريمة عمدية لا بد من توافر القصد الجنائي فيها بنوعيه القصد العام والخاص.

أ - القصد العام :

لا يقوم القصد العام إلا بتوافر عنصري العلم والإرادة أي العلم بأركان الجريمة وعناصر كل ركن وانصراف إرادة المتهم إلى تحقيقها والوصول إلى النتيجة وهي قيام المجني عليه بتسليم ماله إلى الجاني.

ب - القصد الخاص:

يجب أن لا يكون الفاعل على علم باحتياله وأن يهدف من كل ذلك إلى سلب مال الغير بنية التملك، أما إذا لم تتصرف نية الفاعل إلى تملك الشيء فلا جريمة لانقضاء القصد الجنائي.

- القواعد الخاصة لجريمة النصب في صورتها الالكترونية.

إن تطور جريمة النصب ومواكبتها التطور التكنولوجي ساهم في ظهور صور جديدة لها يتم باستخدام المعلوماتية والحاسوب الآلي وهو ما جعل لها قواعد خاصة تحكمها سنتطرق لها فيما يلي:

أولاً- محل الجريمة:

تطورت صور الاحتيال لتطال النظام المعلوماتي والتي تنصب أساسا في الاستيلاء على المال المنقول المملوك للغير بنية التملك وهذا من خلال التلاعب بالبيانات المتعلقة بالمستحقات المالية والإيداعات المصرفية وبطاقات الائتمان.

وبالرغم من أن النصب يمكن أن يكون التجريم الأصلح الذي يطبق على الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي لأن هذه الجرائم تقتضي أن يتمتع الفاعل بنوع من الذكاء بهدف الحصول غشا على الأموال عن طريق الحاسب الآلي، إلا أن نقطة الخلاف تنثور أساسا حول صلاحية الأموال الالكترونية كي تكون محلا لجريمة النصب.

وانقسم الفقه إلى رأيين:

- **الاتجاه الأول:** يرى بعدم صلاحية البرامج والبيانات لأن تكون محلا للجريمة ودليلهم في ذلك عدم وجود نشاط مادي ملموس يحصل به التسليم والاستلام ومن بينها الأموال الالكترونية كونها ذات طبيعة افتراضية لا تتفق وطبيعة النشاط الإجرامي لجريمة النصب¹.

الإتجاه الثاني: يرى صلاحية برامج وبيانات الحاسب لأن تكون موضوعا لجريمة النصب واستدلوا في ذلك على أن النص القانوني المتعلق بجريمة النصب يعطي أمثلة للأشياء التي تصلح محلا لجريمة النصب.

وبالرجوع إلى نص المادة 372 من قانون العقوبات التي تنص على: "كل من توصل إلى استلام أو تلقي أموال أو منقولات أو سندات أو تصرفات أو أوراق مالية أو وعود أو مخالصات أو إبراء من التزامات أو الحصول على أي منها أو شرع في ذلك وكان ذلك بالاحتيال...."² من خلال استقراء نص المادة نجد أنه لا يوجد ما يحول دون وقوع الأموال الالكترونية تحت طائلة هذا النص.

ولذلك أصبح من المتصور أن يقوم أحد الأشخاص بالتلاعب بالبيانات المخزنة في الحاسب الآلي كي يحول أرصدة الغير إلى حسابه، الأمر الذي دفع العديد من مشرعي الدول على اعتبار الأموال الالكترونية رغم طابعها غير المحسوس إلى إعتبارها من قبيل الأموال التي تصلح لأن تكون محلا لجريمة النصب.³

وحبذا لو نص عليها أيضا المشرع الجزائري صراحة تفاديا لأي لبس.

ثانيا- الركن المادي:

لقد بينا من خلال القواعد العامة لجريمة النصب الركن المادي للجريمة من خلال ثلاثة عناصر وهي الطرق الاحتيالية، سلب مال الغير وعلاقة السببية بين الطرق الاحتيالية وسلب مال الغير.

1- أمال قارة، الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر 2006، ص 47.

2- أمال قارة، الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر 2006 ص:48.

وسنحاول تبين مدى صلاحية تلك القواعد العامة ومدى إنطباقها على جريمة النصب الواقعة على الأموال الالكترونية.

1 - سلب مال الغير:

لقيام بجريمة النصب يجب أن تؤدي الطرق الاحتمالية التي نص عليها المشرع حصر الاستيلاء على مال الغير وسلبه ولا يختلف الأمر بالنسبة للنصب الواقع على الأموال الالكترونية لأن الهدف الأساسي للجاني هو سلب مال الغير وذلك بتسليمه من المجني عليه تحت تأثير طابع الوهم وهو العامل المميز لجريمة النصب.

أ - التسليم:

يشكل التسليم عنصراً في الركن المادي لجريمة النصب، هذه الجريمة لا تكتمل إلا بتحقق هذا التسليم، ويعد سلوكاً صادراً ممن خدع بالوسائل الاحتمالية الواقعة من الجاني وبمقتضاه ينقل إليه المال موضوع الجريمة¹.

وفي بعض الحالات التي تتدرج تحت وصف النصب المعلوماتي أو الالكتروني قد يتم التسليم بواسطة الأنظمة المعلوماتية فنجد أن الحاسب الآلي هو من يقوم بفعل التسليم بالمفهوم المادي للكلمة حيث أن التسليم ينطوي على مناولة يدوية كما هو الحال في النصب الذي يحتوي على استعمال غير مشروع لبطاقات الدفع الالكترونية، أما في غير ذلك فإن التسليم لا يتصور بصورة مادية.

ب - موضوع التسليم:

كقاعدة في جريمة النصب يكون محلها مالا منقولاً وأن يكون لهذا المال كيان مادي ملموس حتى يمكن الإستيلاء عليه، والاحتيال المعلوماتي هو تلاعب بالبيانات والمعلومات من أجل الحصول على المال بطريقة غير مشروعة².

1- شيماء عبد الغني محمد عطا الله، الحماية الجنائية للتعاملات الالكترونية، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص: 61.

2- نائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الإقتصادية "دراسة نظرية تطبيقية"، الطبعة الأولى، دار المنشورات الحلبي، لبنان، ص: 367.

واختلف الفقه بشأن التعسف في استعمال وقت النظام المعلوماتي فذهب رأي إلى أن هذا الفعل يعد سرقة إذا تم إختلاس وقت النظام ضد رغبة وإرادة مالكة، بينما يرى البعض الآخر أن هذا الفعل يعد نصبا إذا تم استخدام وقت النظام بإرادة المالك ولكن باتباع طرق احتيالية.

ثم تضائل هذا الخلاف في مجال الغش المعلوماتي بعد أن أصبح معيار الفصل هو الصفة الاحتياطية للتصرفات.

كما برز خلاف بين الفقه المقارن بشأن محل الاستيلاء والمتمثل في النقود الكتابية أو البنكية كما لو تلاعب الجاني في البيانات المخترقة في النظام المعلوماتي كي يحول كل أرصدة الغير إلى حسابه¹.

و قد قضت محكمة النقض الفرنسية في عدة أحكام بأن الدفع الذي يتم عن طريق القيد الكتابي يعادل تسليم النقود ويتيح ذلك للقضاء وفقا للاتجاه الفقهي هناك تطبيق نص المادة 313 فقرة 1 من قانون العقوبات الفرنسي على الكثير من صور الغش المعلوماتي وعلى الاحتيال الذي يرتكب بالتلاعب في أنظمة المعالجة الالكترونية للبيانات وتتحقق نتيجة الاستيلاء عن طريق تحويلات الكترونية بين الحسابات.

وبالتالي فبالرغم من الطبيعة غير المادية للنقود الكتابية أو الالكترونية فإن الدفع الذي يتم الكترونيا يعادل التسليم المادي للأموال².

ج - الضرر: يرى غالبية الفقه أنه يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع في جريمة النصب، بل إن الضرر الذي يفترض النصب هو العدوان على الملكية والمساس بجريمة الإرادة، وبذلك يعد الضرر المترتب على الطرق الاحتياطية في مجال المعلوماتية وتسليم المال محتملا فقد يكون تسليم المال بمقابل أو التوقيع على سند منشأ للالتزام و قد يتم التسليم أيضا نتيجة تبادل الدين الذي كان في ذمة المجني عليه.

1- أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص: 340.

2- علي حسن الطوالة، الجرائم الالكترونية، الطبعة الأولى، مؤسسة فخرأوي للدراسات والنشر، مملكة البحرين ،

2008، ص: 189.

2 - استعمال إحدى وسائل التدليس أو الاحتيال:

تدور معظم المشكلات في محل جريمة النصب الواقعة على الأموال الالكترونية حول التلاعب في البيانات أو البرامج بهدف الحصول على المال أو شيء، أي الاحتيال على النظام المعلوماتي وهو أساس ممارسة فعل الاحتيال على النظام ورغم وجود جدل فقهي كبير حول صلاحية الاحتيال على النظام المعلوماتي من عدمه، إلا أن الرأي الغالب هو جواز وصلاحية النظام المعلوماتي لأن تقع عليه جرائم النصب عن طريق التلاعب في النظم المعلوماتية بالطرق الاحتيالية أو عن طريق إساءة استخدام بطاقات الائتمان أو البطاقات الالكترونية¹.

3 - العلاقة السببية:

تثبت العلاقة السببية أن السلوك الإجرامي الواقع هو الذي أدى إلى حدوث النتيجة الإجرامية.

فيجب أن يكون التسليم قد وقع كأثر من آثار الطرق الاحتيالية المستخدمة من الجاني وفي مجال جرائم النصب الواقعة على الأموال الالكترونية فسلب المال يتحقق باستعمال الطرق الاحتيالية بالكذب الذي تدعمه مظاهر مادية وخارجية تؤيده مثل إدخال معلومات للنظام بالتلاعب ليستولي الجاني على أموال لاحق له فيها، فالطرق الاحتيالية التي اتخذها الجاني تربط بينها وبين المال الذي حصل عليه علاقة هي السبب في هذه الجريمة، ولولا هذه الطرق الاحتيالية لما تمت الجريمة التي أوقعت المجني عليه في الخطأ نتيجة لها وجعلته يسلم ماله².

خامسا: الركن المعنوي:

لقيام الجريمة يجب التحقق من وجود القصد الجنائي وهو اتجاه إرادة الجاني إل ارتكاب جريمة تامة مع علمه بذلك بنية سلب مال الغير كله أو بعضه قصد تملكه

1- أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص: 345.

2- أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص: 346.

،ويترتب على ذلك أن مجرد الدخول إلى نظام الحاسب الآلي لا يعني أن المتهم شارع في ارتكاب جريمة النصب ما لم يتجه قصده إلى إتمام هذه الجريمة¹.

المطلب الثاني: جريمة خيانة الأمانة بصورتها التقليدية و الإلكترونية.

تعتبر جريمة خيانة الأمانة من جرائم الاعتداء على الأموال والتي تعرضت لها كل التشريعات بالتجريم والعقاب، ومع ظهور التقنيات الحديثة ظهرت صور عديدة لهذه الجريمة يتم ارتكابها باتصالها بالتكنولوجيا فقد ترد خيانة الأمانة على الأموال التقليدية كما ترد على الأموال الإلكترونية ولهذا يجدر بنا دراسة هذه الجريمة بصورتها التقليدية والإلكترونية وتبيان أركانها.

الفرع الأول : القواعد العامة لجريمة خيانة الأمانة في صورتها التقليدية.

تعتبر جريمة خيانة الأمانة من أشنع الجرائم التي ترتكب على المال المملوك للغير نتيجة الثقة التي أودعت في المؤمن على الشيء محل الأمانة.

وقد عرفها جانب من الفقه بأنها: "استيلاء شخص على منقول يحوزه بناء على عقد بما حدده القانون عن طريقة خيانة الثقة التي أودعت فيه بمقتضى هذا العقد بتحويل صفته من حائز لحساب مالكة إلى مدع لملكيته"² وعرفها البعض الآخر بأنها "إعتداء على ملكية المال المنقول المسلم إلى الجاني بموجب عقد من عقود الأمانة المحددة قانوناً وذلك باستعماله عمداً أو تبديده أو إختلاسه على نحو يضر بمالكة أو صاحبه أو حائزه"².

ولقيام هذه الجريمة يشترط توافر الركنين المادي والمعنوي بالإضافة إلى محل الجريمة.

أولاً - محل الجريمة:

تفترض جريمة خيانة الأمانة أن يكون محل الجريمة مالا منقولاً مملوكاً للغير يتم تسليمه إلى الجاني قبل وقوع الجريمة بناء على عقد من عقود الأمانة التي حددها المشرع على سبيل الحصر من خلال نص المادة 376 من قانون العقوبات الجزائري³.

1- نائلة عادل محمد فريد قورة , المرجع السابق، ص: 380.

2 -محمد علي العريان، المرجع السابق، ص 129

3 -أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص365

ولقد أوردت المادة 376 من قانون العقوبات أمثلة عن أن يكون هذا المحل شيئاً منقولاً وهي: الأوراق التجارية، النقود، البضائع، الأوراق المالية، المخالصات، وهي أمثلة لم يوردها المشرع على سبيل الحصر بدليل أنه أضاف أو أية محررات أخرى تتضمن أو تثبت أي التزام أو إبراء.

كما أنه من الواجب أن يكون للشيء المنقول قيمة مادية، فتبديد خطاب مثلا لا يتضمن التزاما أو إبراءا لا يعد خيانة أمانة.

أما العقارات فلا تصلح لأن تكون محلا لخيانة الأمانة في حين تعد منقولات في نظر القانون الجزائي العقارات بالتخصيص.

كما تفترض خيانة الأمانة تسلم الشيء على سبيل الحيازة المؤقتة فيكون المسلم له ملزما برد أو تقديم الأشياء التي تسلمها إلى صاحبها.

ويشترط أيضا أن يتم تسليم بناء على عقد من العقود الواردة في المادة 376 على سبيل الحصر وهي:

-عقد الايجار؛

-عقد الوديعة؛

-عقد الوكالة؛

-عقد الرهن؛

-عارية الاستعمال؛

-عقد القيام بعمل.

ولذلك فلا مجال للتوسع في هذه العقود أو القياس عليها لأن الحكمة من العقاب على الاعتداء على هذه الأشياء ما تسببه من اعتداء على ملك الغير والإضرار به، لذلك إذا حصل التسليم بدون عقد من العقود السالفة الذكر فإن الاستيلاء على المال لا يعد خيانة أمانة.¹

ثانيا -الركن المادي:

يتحقق الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة بتوافر عدة عناصر وهي :

الاختلاس والتبديد والاستعمال بالإضافة إلى عنصر الضرر سببها كالاتي:

¹ - محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص167

أ - الاختلاس:

يرى الفقه أنه يقصد بالاختلاس في خيانة الأمانة بأنه تصرف سلبي من الجاني يمتنع فيه من رد الشيء إلى صاحبه عند طلبه أو الانتهاء من سبب حيازته بحيث يسيطر الجاني على الشيء سيطرة كاملة كمالك له دون أن يخرج من حيازته مع اقترانه بنية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه إضراراً بصاحبه.¹

ب - التبديد:

يقصد بالتبديد السلوك الذي يأتيه الأمين على المال بالتصرف فيه بما يخرج عن حوزته نهائياً تصرفاً لا يصدر إلا عن المالك، مثال ذلك بيع المنقول أو إستهلاكه أو هبته للغير ويندرج تحت التبديد التصرف في المنقول برهن حتى ولو كان لدى الأمين نية إرجاعه بعد الاستعمال على ما يسدد به الدين، ويستوي أن يقع التبديد على الشيء كله أو بعضه.²

ج - الاستعمال:

وهو الاستعمال بقصد التملك كمن يؤتمن على ملابس لغرض من الأغراض فيقوم بارتدائها واستعمالها بينية تملكها له، فلا يكفي مجرد استعمال المال أو الشيء استعمالاً مخالفاً لشروط العقد بل يشمل سوء الاستعمال المتعمد مقترناً بنية التملك.

د - الضرر:

نص المشرع الجزائري في المادة 376 من قانون العقوبات على وجوب ارتكاب الاختلاس أو التبديد بسوء نية إضراراً بالمالكين أو الحائزين أو واضعي اليد.

وذلك لإتصال الضرر بالركن المادي لخيانة الأمانة بحيث يستحيل فصلها عنه بحكم الطبيعة المادية لهذه الجريمة³ فلا يعاقب على الإختلاس أو التبديد إلا إذا أحدث ضرراً للغير وهذا ما يفسر عدم المعاقبة على الشروع في جريمة خيانة الأمانة خلافاً للنصب المعاقب عليه دون اشتراط عنصر الضرر.

1 - أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص 370

2 - نفس المرجع، ص 372 .

3 - صحبي نجم، المرجع السابق، ص 165

ثالثا -الركن المعنوي:

جريمة خيانة الأمانة جريمة عمدية يتخذ فيها الركن المعنوي صورة القصد الجنائي إضافة إلى ضرورة توافر القصد العام يستلزم كذلك ضرورة توافر القصد الخاص.

أ -القصد العام:

يتكون القصد الجنائي العام من عنصرين وهما العلم والإرادة، ويقصد بالعلم أن يعلم الفاعل أنه يرتكب فعلا غير مشروع ضد حق يحميه ويعاقب عليه القانون، و أن يكون على علم أن المال المنقول مملوك للغير وأنه سلم إليه بمقتضى عقد من عقود الأمانة.

وأن تتجه إرادة الجاني إلى السلوك المتمثل في أفعال الاختلاس أو التبيد أو الاستعمال للمال المسلم إليه على سبيل الأمانة إلى تغيير الحيابة الناقصة للمال إلى حيازة كاملة إضراراً بمالكه¹

ب -القصد الخاص:

وهو اتجاه إرادة الجاني إلى تحقيق هدف من وراء ارتكابه الجريمة وهو هدف تملك المال وحرمان صاحبه من التصرف فيه .²

الفرع الثاني: القواعد الخاصة لجريمة خيانة الأمانة الواقعة على الأموال الالكترونية.

نظرا للتطور التكنولوجي الذي برز بشكل كبير في حياتنا اليومية وانعكاساته على المستوى القانوني بصفة عامة، أصبحت مسألة الجرائم الواقعة على الأموال الالكترونية تثير العديد من التساؤلات، خصوصا وأن المشرع عند وضعه للنصوص التقليدية لم يكن في ذهنه هذا النوع من الأموال الجديدة وعليه سناحول التطرق للقواعد الخاصة لجريمة خيانة الأمانة بصورتها الواقعة على الأموال الالكترونية من خلال توضيح أركانها.

أولا -محل الجريمة:

تفترض جريمة خيانة الأمانة بصورتها التقليدية أن يكون محلها مال منقول مملوك للغير يتم تسليمه للجاني بناء على عقد من عقود الأمانة، أما بالنسبة للجريمة في صورتها الالكترونية

¹ - محمد علي العريان، المرجع السابق، ص 134

² - أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص376

فلم يرد أي نص خاص يبين محل الجريمة خاصة في قانون العقوبات لذلك سنحاول إسقاط القواعد العامة على المجال الالكتروني للجريمة.

يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يكون محلها مال منقول، وهذا واضح من الأمثلة التي وردت في المادة 376 قانون العقوبات، وهي أمثلة لم يقصد منها المشرع حصر موضوع الجريمة بل أنه أضاف أو أية محررات أخرى تثبت أي التزام أو إبراء. أما بالنسبة للأموال الالكترونية وبالرغم من أنها أصبحت تزداد كما وكيفا في نطاق التعاملات الالكترونية إلا أنها تثير تساؤلا حول مدى صلاحيتها لأن تكون محلا لجريمة خيانة الأمانة.

فحساب العميل في البنك يقيد فيه بيان الكتروني بمبلغ معين، هذا المبلغ ليس له كيان حسي ملموس ولكنه نبضات الكترونية والقول بأن هذا البيان ليس مالا يعبر عن عجز القواعد القانونية التقليدية عن مسايرة وسائل التعاملات الحديثة التي تتم في شكل الكتروني¹. وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بتوافر خيانة الأمانة بخصوص رقم كارت السحب من البنك على سند من أن أحكام المادة 314 فقرة 1 من قانون العقوبات تسري على كل مال أيا كانت طبيعته وليس فقط على المال المادي. كما قضي بوقوع جريمة خيانة الأمانة من المتهمه التي قامت بتحصيل مبالغ للشركة التي تعمل بها إذ قامت المتهمه بإعطاء أمر للكمبيوتر بمسح بعض بيانات المبالغ التي تم توريدها واستولت عليها لنفسها.

فلم تعد محكمة النقض الفرنسية تستبعد وقوع خيانة الأمانة على الأموال الالكترونية كما حاول القضاء الفرنسي التوسع في تعريف فكرة البضائع بحيث يمكن تطبيقها² على الجرائم الناشئة عن استخدام النظام المعلوماتي، وأراد بهذه الفكرة أن كل شيء ناتج من صنع الإنسان يمكن أن يكون محلا للاستخدام في التجارة.

¹ - شيماء عبد الغني محمد عطا الله، المرجع السابق، ص 70

² - شيماء عبد الغني محمد عطا الله، نفس المرجع، ص 72

ووفقاً لرأي القضاء الفرنسي بأن المكتوب وان لم يحتوي أو يرتب التزاماً أو مخالصة إلا أن له في ذاته قيمة يمكن تقديرها ومن ثم يعتبر بضاعة في مفهوم المادة 1180 من القانون المدني الفرنسي.¹

ويدل ذلك على اتجاه القضاء الفرنسي للتخفيف من الطابع المادي للمنقول محل جرائم الأموال لتكون له طابع معنوي مادام أنه له قيمة مالية.

أما بخصوص عنصر التسليم في محل جريمة خيانة الأمانة، فيرى الرأي الراجح للفقهاء أنه من الممكن تطبيق القواعد العامة على الجرائم الناشئة عن استخدام النظام المعلوماتي بالنظر إلى العبارة التي وردت في المادة 408 من قانون العقوبات الفرنسي المعدلة بالمادة 314 قانون العقوبات الفرنسي حيث أن العقد الأخير "العمل بأجر أو بدون أجر" هو الغالب في المجال الإلكتروني على اعتبار أن أفعال الاحتيال التي تتم باستخدام النظام المعلوماتي تكون عادة بتدبير ممن يعملون فيه.

كما أن هذه العبارة تعني كل تسليم يهدف إلى تمكين المستلم من انجاز عمل متفق عليه سواء على شيء عهد إليه بصنعه أو تحسينه أو إصلاحه أو بخصوص شيء سيكون مفيداً في انجاز بعض الأعمال أو بعض التصرفات القانونية أو لمباشرة حقوقه.²

ثانياً: الركن المادي

يتخذ الفعل الإجرامي لخيانة الأمانة ثلاثة صور وهي الاختلاس والتبديد والاستعمال بالإضافة إلى عنصر الضرر.

وحيث أننا بصدد إسقاط القواعد العامة للركن المادي لجريمة خيانة الأمانة على الأفعال التي يمكن القيام بها في المعلوماتية سنحاول التطرق لها فيما يأتي:

أ- الاختلاس:

يتحقق فعل الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة التي ترد على الأموال الإلكترونية بكل فعل يفصح عن سلوك الجاني في اتجاه نيته إلى إضافة المال المسلم إليه إلى مالكه والحلول محل صاحبه.

¹ - أحمد خليفة الماط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص 391

² - على حسن الطوالب، المرجع السابق، ص 200

ويرى جانب من الفقه أن أحسن مثال على ذلك هي الحالة التي يمتنع فيها العميل عن رد بطاقة الائتمان إلى البنك في حال طلبها هذا الأخير سواء لانتهاء مدة صلاحيتها أو لإلغائها ذلك لأن البطاقة ملك للبنك وأنها موجودة لدى العميل على سبيل عارية الاستعمال. ويرى جانب آخر من الفقه أن أغلب أفعال الاختلاس الالكتروني تتبلور في أفعال الغش المحاسبية والتي يستخدم فيها النظام المعلوماتي لإخفائها. ولذلك يرى الفقه والقضاء أن الاختلاس في هذه الصورة متصور وقوعه حسب نص المادة 376 قانون العقوبات الجزائري والمادة 314 فقرة 1 من قانون العقوبات الفرنسي، وذلك عند تسليم الدعامات التي هي عبارة عن شرائط أو أسطوانات سجلت عليها البيانات فهي بمثابة أموال منقولة متى سلمت بموجب عقد من عقود الأمانة.¹

ب /التبديد:

يتحقق التبديد بالسلوك الذي يأتيه الأمين على المال بالتصرف فيه بما يخرج عنه حوزته تصرفاً نهائياً لا يصدر إلا من المالك، وفي حالات الغش المعلوماتي يرى جانب من الفقه أن التبديد بمعناه الضيق غير متصور، في حين يرى جانب آخر من الفقه أنه يمكن تطبيق ذلك على البرامج من الشرائط ومعدات الأجهزة التي تحتوي ذاكرة بها بيانات وتكون مسلمة للجاني بناء على عقد من عقود الأمانة ثم يقوم باستعمالها على نحو يؤدي إلى تبديدها ونحن بدورنا نؤيد الرأي القائل بإمكانية وقوع التبديد على الأموال الالكترونية باعتبارها أموالاً منقولة.

ج /الاستعمال:

يعتبر إساءة استعمال بطاقات الائتمان أهم الجرائم التي يمكن أن تقع بالرغم من مما تحاوله الجهات المصدرة لتلك البطاقات من أن تعالج النظم المعلوماتية الخاصة بها معالجة آلية، فلا يسمح بأي عمليات تجارية أو سحب نقود فيتم سحبها وترد تلقائياً إلى البنك المصدر في حالة البطاقة المنتهية الصلاحية أو الملغاة أو المسروقة.

فيرى جانب من الفقه أنه في حالة الاستعمال التعسفي لبطاقات الائتمان في سحب أوراق نقدية من أجهزة التوزيع الآلي يعد جريمة خيانة أمانة ويستند في ذلك كون تسليم هذه

¹ - أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص 398

البطاقات إلى العملاء كان مشروطا بوجود رصيد كافي في حسابه وقت السحب مما يعرضه للمسائلة الجنائية لأنه أخل بما جاء في العقد.¹

ويرى رأي آخر من الفقه أن هذا الفعل لا يشكل جريمة خيانة الأمانة كون العميل لم يبدد البطاقة بل أساء استخدامها فقط.

وقد حكم في فرنسا في 15-01-1985 بأن حامل البطاقة منتهية الصلاحية والذي يستمر في استعمالها و يتسلم بمقتضاها بضائع من الغير يعد مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة.²

د /الضرر:

يلزم لقيام جريمة خيانة الأمانة بالإضافة إلى اعتداء الجاني على ملكية الشيء محل الأمانة عن طريق أفعال الاختلاس أو التبيد أو لاستعمال، أن يكون من شأن هذا الفعل إلحاق الضرر بالمجني عليه، وبمعنى آخر فإن عنصر الضرر هو عنصر جوهرى في جريمة خيانة الأمانة³

ويستوي في الضرر أن يكون ماديا أو معنويا، وقد يكون محققا أو محتملا كما قد يقع على مالك المال أو حائزه حيازة مؤقتة أو على واضع اليد العارضة عليه.

ومن أمثلة الضرر لجريمة خيانة الأمانة الواقعة على الأموال الالكترونية، أن يختلس الموظف البطاقة الممغنطة لأحد العملاء ويستخدمها في الاستيلاء، على ماله ليترتب عليها ضرر من خلال هذا الاعتداء.⁴

وبذلك فعنصر الضرر ضروري ولازم أيضا في المجال الالكتروني، فإذا تخلف الضرر تخلفت الجريمة.

¹ - إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 270

² - أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص 381

³ - محمد العلي العريان، المرجع السابق، ص 133

⁴ - أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص 384

ثالثا -الركن المعنوي:

بيننا في القواعد العامة لجريمة خيانة الأمانة بأنها من الجرائم العمدية التي يتطلب فيها الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي بصورتيه العام والخاص، وسنتعرض للركن المعنوي لجريمة خيانة الأمانة الواقعة على الأموال الالكترونية.

أ -القصد العام:

يكون هذا القصد متوفرا من خلال عنصره العلم والإرادة.

1- العلم:

يتمثل العلم في أن الجاني يجب أن يعلم أنه تسلم الشيء تسليمًا ناقلاً للحيازة الناقصة فإذا اعتقد أنه تسلم الشيء على أساس الحيازة الكاملة فيتصرف فيه فإن القصد ينتفي ولا تقوم الجريمة، كما يجب أن يكون لدى الجاني علم بأن هذا المال قد سلم بناءً على عقد من عقود الأمانة.

2-الإرادة:

تعتبر الإرادة من عناصر القصد الجنائي العام ويكتمل بها وجوده، وتتمثل هذه الإرادة في إتجاه النية إلى تغيير صفة الحيازة من حيازة ناقصة إلى كاملة، كما تتجه إلى ترتيب ضرر محقق أو محتمل الوقوع.

ويرى القضاء الفرنسي أن القصد الجنائي يتوافر متى انصرفت إرادة الجاني إلى إضافة الشيء إلى ملكه بالتصرف فيه تصرف المالك، فسوء النية متوافر في حالة توافر العلم والإرادة.

ب -القصد الخاص:

يعتبر القصد الخاص أمراً ضرورياً لقيام جريمة خيانة الأمانة، وذلك ما عبر عنه المشرع في المادة 376 من قانون العقوبات بسوء النية وهي نية التملك وفي تطبيق ذلك على الجرائم الناشئة عن استخدام النظام المعلوماتي نجد أن القصد الجنائي الخاص يتوافر في حق الجاني الذي يعطي للغير أسطوانة سجلت عليها برامج أو بيانات لعملاء لينسخها ويعيدها فيحتفظ بها لنفسه ويحول حيازتها من حيازة مؤقتة إلى حيازة كاملة، ذلك أن هذه الأشياء سلمت للجاني لممارسة نشاط محدد لحساب صاحب المشروع، كذلك يتحقق القصد الجنائي

في حق الجاني الذي يعلم بالضرر الذي ينجم عن تلاعبه في المعطيات التي يكون له حق الدخول إليها والتعامل معها بحكم عمله خاصة في حالة الاستيلاء على أموال الغير.¹

¹ - أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006، ص 385

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل التعرف على أركان أهم الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية والتي يمكن أن نطبق عليها النصوص التشريعية التقليدية و ذلك بالتطرق لأركان كل جريمة على حدى، إلا أن الصعوبة تثور أساسا بشأن تحديد طبيعة المال محل الجريمة و على العموم نستنتج أنه بالرجوع إلى أهمية الأموال الإلكترونية في حياتنا اليومية و قيمتها المالية والإقتصادية التي تتمتع بها فإنه أصبح من الضروري أفراد نصوص قانونية خاصة لها , ويتطلب ذلك أن يتعرض المشرع بوضوح لتحديد المال بأن يصدر تشريعا يوضحها بدقة كما حدث في بعض الأنظمة كالنظام الأنجلو الأمريكي وذلك تفاديا لأي غموض أو لبس.

على الرغم من المزايا والتسهيلات التي قدمتها الأموال الإلكترونية إلا أنه واكبها العديد من المشاكل القانونية جراء الاستخدامات التعسفية والغير مشروعة الأمر الذي يتطلب حماية قانونية جزائية لهذه الوسيلة الحديثة مع ضمان احترام مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات المقررة لها وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ إلا أنه قد تفلت بعض الوقائع من نطاق التجريم على الرغم من خطورتها والسبب يعود إلى التقدم العلمي والتكنولوجي اللذان يسيران بخطى سريعة جدا قد لا تواكبها نصوص القانون.

وهذا ما سنحاول معرفته من خلال دراسة قيام المسؤولية الجزائية في المبحث الأول وسنتناول في المبحث الثاني الإجراءات الوقائية والأمنية للحد من إساءة استخدام الأموال الإلكترونية.

المبحث الأول: أسس قيام المسؤولية الجزائية في جرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية

إن الاعتداء على الأموال الإلكترونية وإحداث الضرر بالآخرين، يؤدي إلى قيام المسؤولية الجزائية، التي قررها المشرع نظير ارتكاب فاعل الاعتداء ذلك الفعل المجرم، والمسؤولية الجزائية تحكمها قواعد سواء من حيث خضوع الفعل للتجريم من خلال مبدأ الشرعية الذي يعد حجر الزاوية في أي تشريع عقابي، أو من حيث الأساس الذي يستند لتحديد هذه المسؤولية ومتى تحققت هذه المسؤولية عن الفعل المجرم فرضت العقوبة وقد تدخل المشرع في بعض الدول بوضع نصوص جزائية محددة لمواجهة الاستخدام الغير مشرع لهذه الأموال. إلا أن الكثير من الدول و من بينها الجزائر لم تقم بوضع حماية خاصة لهذه الوسيلة الجديدة، هذا ما دفع الفقه والقضاء إلى محاولة استخلاص الحماية الجزائية للأموال الإلكترونية من خلال النصوص الجنائية الموجودة.

و على ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول المطلب الأول تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية على جرائم الأموال الإلكترونية، و يدرس المطلب الثاني المسؤولية الجزائية عن الاستخدام الغير مشروع للأموال الإلكترونية من قبل حاملها الشرعي.

المطلب الأول: تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية على جرائم الأموال الإلكترونية

إن الاعتداءات التي تقع على الأموال الإلكترونية يجب أن تكون محلا للمسائلة الجزائية وتختتم بتوقيع العقاب على المخلين بهذا النظام من أجل الحد من التعسف في استخدامها.¹

لذا سنتعرض في الفرع الأول لمبادئ وأسس المسؤولية الجزائية وفي الفرع الثاني لمدى تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية في حالة الاعتداء على الأموال الإلكترونية.

الفرع الأول: قواعد المسؤولية الجزائية المنطبقة على جرائم الأموال الإلكترونية

يحكم المسؤولية الجزائية مبدأ الشرعية من حيث خضوع الفعل للتجريم ومن حيث الأساس الذي تستند إليه في تحديد هذه المسؤولية ومتى تحققت هذه الأخيرة من الفعل

¹ - بلعالم فريدة، المسؤولية القانونية عن الاستخدام الغير مشروع البطاقة الائتمان، مذكرة لنيل درجة الماجستير جامعة سطيف 2015، ص 100.

المجرم فرضت العقوبة وعلى ذلك فسوف نتعرض لمبدأ شرعية الجرائم أولاً ثم أساس المسؤولية الجزائية ثانياً ثم نتائج المسؤولية الجنائية ثالثاً.¹

أولاً: مبدأ شرعية الجرائم

ترجع أصول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات للشرعية الإسلامية²، فيقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: "مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا".

و يعني مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات أنه لا يجوز تجريم فعل لم ينص القانون على تجريمه كما لا يجوز توقيع عقوبة على مرتكب الجريمة خلاف ما نص عليه القانون لهذه الجريمة³ وهذا المبدأ نص عليه في المادة الأولى من قانون العقوبات " لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون "⁴.

وتوقيع العقوبة التي نص عليها المشرع يعطي اطمئناناً للمجتمع، بحيث يرى فيها العدالة والمشروعية المطلقة، لذلك فإن هذا المبدأ له قيمته الواضحة لدى الرأي العام ، إذ يعتبر ضماناً للأفراد بعدم تجريم أفعال لم ترد صراحة في القانون.

كما يعتبر ضماناً للفاعل (المجرم) بعدم توقيع عقوبة بخلاف المنصوص عليها في القانون كذلك بموجبه يتقيد القاضي الجزائي بالتفسير الضيق لنصوص التجريم والعقاب ، فلا يجتهد ولا يخسر في العقاب وإن كان يعطي وصفاً معيناً للجريمة ، إذ لا يمكن اعتبار الفعل جريمة قياساً على فعل آخر قد جرمه القانون طالما أن الفعل الأول لم يتقرر تجريمه قانوناً أي أنه يجب أن يكون الفعل الإجرامي والعقوبة مطابقين لنص القانون و إلا اعتبر

¹ - معادي أسعد صوالحة ، بطاقات الإئتمان النظام القانوني و آليات الحماية الجنائية و الأمنية"، الطبعة الأولى المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، 2011ص 307.

² - سورة الإسراء، الآية 15.

³ - إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الإئتمان، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص212.

⁴ - الأمر رقم 66 - 156 مؤرخ في 08 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية ،

ذلك خروجاً على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، و قد يرتب هذا مسؤولية مدنية دون المسؤولية الجزائية.¹

ثانياً: أساس المسؤولية الجزائية

لاشك أن الحماية الجزائية تحكمها قواعد تحدد أساس المسؤولية، فأول ما يتحدد به الحماية الجزائية هو النص القانوني المجرم للفعل و المتضمن العقوبة المناسبة له، ثم يأتي بعد ذلك حرية الاختيار فالفاعل أمامه خياران، إما أن يتجنب المسؤولية الجنائية بعدم ارتكابه الفعل الإجرامي وإما أن يتحمل مسؤوليته بارتكابه للفعل. فالإرادة هي الأساس الثاني للمسؤولية الجنائية ولكن يشترط أن تكون هذه الإرادة حرة غير مكرهة، كما يمنع من المسؤولية الجنائية صغر السن والجنون والعتة وما إلى ذلك، ثم يأتي بعد ذلك السلوك الإجرامي للفعل المادي الذي من شأنه ارتكاب الفعل الجنائي، وينتهي الأمر بالقصد الجنائي، حيث يجب أن يتوافر سوء النية لكي تقرر المسؤولية الجنائية. يتبين من ذلك أن أساس المسؤولية الجنائية يركز على عدة محاور وهي النص القانوني وحرية الاختيار والإرادة بالإضافة إلى السلوك الإجرامي والقصد الجنائي وعدم وجود موانع للمسؤولية المنصوص عليها في القانون و أشخاص المسؤولية.

ثالثاً: نتائج المسؤولية الجزائية

يترتب على ارتكاب الفعل غير المشروع، مسؤولية الفاعل بشرط أن تتوافر الأسس التي تقوم عليها المسؤولية، كما بينا سابقاً وحتى يمكن أن تتحقق نتيجة المسؤولية (بتوقيع العقوبة على الفاعل) لا يكفي أن تتوافر رابطة السببية المادية بين سلوك الفرد والنتيجة غير المشروعة وإنما يلزم أيضاً أن تتوافر مسؤولية عن ذلك، فلا يتصور أن تتكون المسؤولية دون أن يملك الفاعل مقومات الإرادة الصحيحة قانوناً عند إتيانه للسلوك.²

1 - معادي أسعد صوالحة، بطاقات الإئتمان " النظام القانوني وآليات الحماية الجنائية و الأمنية"، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، 2011، ص 308.

2 - معادي أسعد صوالحة، ، بطاقات الإئتمان " النظام القانوني وآليات الحماية الجنائية و الأمنية"، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، 2011، ص 310.

والعقوبة كنتيجة للمسؤولية، هي رد فعل حيال الجريمة والمجرم، فهي تقابل ما وقع من الفاعل وليس ما سيقع، وتعرف العقوبة من الناحية الشكلية بأنها: " النتيجة القانونية المترتبة كجزاء على مخالفة النصوص القانونية التجريبية أي التي تجرم الفعل والتي تطبق بإتباع الإجراءات الخاصة بالدعوى الجنائية وبواسطة السلطة القضائية على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة ".¹

وفي تعريفها الموضوعي يتخذ الفقه عدة اتجاهات، يرى الأول أنها انتقاص أو حرمان من الحقوق الشخصية للمحكوم عليه، بينما يرى الثاني أن الغاية في الانتقاص أو الحرمان من الحقوق هي مكافحة ارتكاب الجريمة، فيما يرى قسم آخر العقوبة بأنها تحدث إيلا ما الحاضر دون المستقبل عما اقترفه الفاعل.¹

و تنقسم العقوبة إلى عقوبات أصلية و عقوبات تبعية،² وهذه الأخيرة هي جزاء ثانوي الجريمة يلحق بالعقوبة الأصلية، وتوقع بقوة القانون دون أن ينطق بها القاضي، خلافا للعقوبة الأصلية التي يجب أن ينطق بها القاضي وهناك أيضا عقوبات تكميلية وهي جزاء ثانوي ولا توقع إلا إذا نطق بها القاضي، مثل المصادرة والعزل من الوظيفة العامة، وقد تكون هذه العقوبة التكميلية وجوبية وقد تكون جوازية، فإذا كانت الأول يجب أن ينطق بها القاضي وإذا كانت جوازية فللقاضي سلطة تقديرية في أن ينطق بها أو لا.

الفرع الثاني: مدى تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية على الاعتداء على نظام الأموال الإلكترونية

بيننا كيف أن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات لا يأتي إلا بنص قانوني يجرم الفعل، ويضع العقوبة المناسبة له، وكيف أن أساس المسؤولية ينبنى على عدة أمور، لأن الاعتداءات التي تقع على الأموال الإلكترونية لا بد أن تكون مجالا للمسؤولية الجنائية

¹ - بلعالم فريدة: المسؤولية القانونية عن الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان. مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة سطيف 2015، ص 103.

² - نشير إلى أن العقوبات التبعية قد تم إلغاؤها في قانون العقوبات الجزائري، رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 (الجريدة الرسمية عدد 82)، الصادرة 24 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم.

بتوقيع العقاب على المخلين بهذا النظام من أجل الحد من التعسف في استخدام تلك الأموال.

أولاً: مدى تطبيق مبدأ الشرعية في مجال الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية:

لابد أن تخضع جرائم الأموال الإلكترونية لنص قانوني يجرم التعدي على هذه الأموال وبالتالي يتم وضع العقوبة على هذا التعدي بمقدار فعل الاعتداء¹ وفي ظل غياب تشريع خاص لهذه الجرائم المستحدثة يجتهد الفقه، في تطبيق نصوص قانون العقوبات على هذا النوع من الاعتداءات بما لا يخل بمبدأ الشرعية وعليه نجد المشرع الجزائري لم ينص على تجريم إساءة استعمال الأموال الإلكترونية ولكنه ذكر الوسيلة المستعملة والمتعلقة في وسائل الدفع" وبالرجوع إلى نص المادة 66 والمادة 69 من قانون النقد والقرض حيث نصت المادة 66: " تتضمن العمليات المصرفية تلقياً لأموال من الجمهور وعمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل"، كما نصت المادة 69 على أنه: " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل . من خلال المادتين لم يحدد المشرع بدقة وسائل الدفع المقصودة ولم يحصرها فهو لم ينص على معنى الأموال الإلكترونية بشكل صريح. حيث لا تزال الأموال الإلكترونية جوانبها غامضة ومجهولة مازال العمل بها يتأرجح القانون المدني والتجاري والجنائية، لذلك اختلفت وجهات النظر من حيث الحماية الجزائية لهذه الأموال و اختلف الوصف سواء في الفقه الجنائي² أو المحاكم الجنائية أو التشريعات الوطنية والأجنبية لتضفي على جهة من هذه الجهات مبدأ الشرعية طبق الطريقة الاعتداء على نظام هذه الأموال وطبقاً للنظام المتبع لأنشطة البنوك وتنظيمه القانوني.

أما عمليات البنوك مع عملائها، تجارا كانوا أو غير تجار، وأيا كانت طبيعة هذه العقود يترتب عليها إدراج عمليات إصدار الأموال الإلكترونية بكافة أنواعها وأنظمتها

¹ - بلعالم فريدة: المسؤولية القانونية عن الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان .مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة سطيف 2015، ص 219.

² - معادي أسعد صالحة، المرجع السابق، ص 311

ضمن عمليات البنوك على أن تنظم العلاقات القانونية الناشئة عن إصدار هذه الأموال وآثارها بين الأطراف بعقد يبرم بين البنك والتاجر وعقد الشراء الذي يتم بين البنك والحامل والتاجر. وعلى ذلك وتطبيقا لهذه العلاقة، فإن مبدأ الشرعية في جرائم الأموال الإلكترونية ينبع من القانون التجاري بموجب تعاملات البنك والقانون الجنائي بموجب التجريم للفعل.

ونتيجة لغياب قواعد التجريم لمعاملات الأموال الإلكترونية في القانون الجنائي الجزائري، ففي كثير من الأحيان قد يعطي وصف معين متعلق بالبطاقة على أنه نصب ويتضح أن هناك رأيا آخر يصف هذا الفعل على أنه سرقة أو أي جريمة أخرى، الشيء الذي يؤدي إلى إفلات العديد من الأفعال الغير مشروعة من العقاب رغم سوء النية التي تتوافر لدى مرتكبها.¹

ثانيا: مدى تطبيق أساس المسؤولية على جرائم الأموال الإلكترونية

المسؤولية الجنائية وطبقا لما أوضحنا في موضع سابق تبني على عدة محاور هي: النص القانوني وحرية الاختيار، السلوك المادي، والقصد الجنائي، وعدم وجود موانع للمسؤولية وأشخاص المسؤولية.

فمن حيث النص القانوني لا نجد سوى الأحكام العامة في قانون العقوبات والتي تضع الوصف القانوني لجريمة الاستعمال غير المشروع للأموال الإلكترونية طبقا لطريقة ارتكابها، ويطبق على الفاعل الأصلي النص القانوني الخاص بهذا الوصف، وبالتالي سيؤدي إلى اختلاف وجهات النظر سواء في الفقه والقضاء.²

أما من حيث حرية الاختيار فلا شك أن من يسيء استخدام الأموال الإلكترونية في محاولة لتقليدها أو تزويرها وما إلى ذلك من أساليب الاعتداء فإن إرادته ستكون إلى الاتجاه نحو هذا السلوك وإن كان القانون لا يعاقب على الإرادة الباطنة، فإن هذه الإرادة

¹ - العالم فريدة بلعالم فريدة: المسؤولية القانونية عن الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان. مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة سطيف 2015، ص 105.

² - إيهاب فوزي السقاء الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 222.

يعقبها إرادة ظاهرة بالسلوك المادي وإتيان الفعل ومتى اتجهت إرادة مستغل المال الإلكتروني والمعتدي عليه وقيامه بسلوك مادي لإتمام الفعل الإجرامي فلا جدال هنا في توافر القصد الإجرامي لارتكاب هذا الفعل. وفيما يتعلق بعدم وجود موانع للمسؤولية ، فهي لا تطبق عند الاستعمال غير المشروع للمال الإلكتروني لأن هذه الموانع لا تتعلق بهذا الاستعمال أو الاعتداء على المال ، فلا يتصور أن يقوم شخص بالصرف بموجب مال الكتروني انتهى تاريخ صلاحيته أو عدم وجود رصيد ويدعي أنه كان فاقدا للإدراك و الاختيار.

كما ورد في نص المادة 48 من قانون العقوبات: "لا عقوبة على من اضطرته لارتكاب الجريمة قوة لا قبل له بدفعها .

كما أن المسؤولية تنعقد على الشخص المعنوي، عندما يقوم هذا الأخير بإساءة استعمال المال الإلكتروني أو الاعتداء عليه أو استعماله بأساليب احتيالية.

ثالثاً: مدى تطبيق نتائج المسؤولية على جرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية

صنف الفقه جرائم الأموال الإلكترونية إلى: جرائم سرقة وجرائم نصب و جرائم خيانة الأمانة ولكل من هذه الجرائم عقوبتها، متى اقتنعت المحكمة بالوصف والقيد الجريمة الخاصة بالأموال الإلكترونية الموضوعه أمامها وهذا الوصف والقيد يأتي دائماً من النياية العامة طبقاً لقانون الإجراءات الجزائية، إلا أن المحكمة من سلطتها عند النظر في الدعوى الجنائية أن تغير من هذا الوصف والقيد إلى جريمة أخرى¹ فقد ترى المحكمة أن الوصف القانوني للتهمة هو جريمة نصب وليس خيانة الأمانة أو جريمة سرقة و من ثم تقوم بتطبيق العقوبات المقررة كنتائج لهذه المسؤولية ، و لا يخلو الأمر من تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والتي يترتب عنها تعويض المضرور من هذا الاستعمال غير المشروع بما يحقق جبر الضرر الذي وقع نتيجة هذا الفعل.²

1 - إيهاب فوزي السقاء الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الإئتمان ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، ص 205.

2 - معادي أسعد صوالحة، بطاقات الإئتمان " النظام القانوني وآليات الحماية الجنائية و الأمنية"، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، 2011 ، ص 315.

وأخيرا فإن نتائج المسؤولية الجنائية هي توقيع العقوبة على مرتكب الفعل بالوصف والقيود بالنسبة لكيفية الاعتداء على الأموال الإلكترونية، ونتائج المسؤولية المدنية هي بدفع التعويض للمضرور عن الفعل وكلاهما يرتب المسؤولية الجنائية والمدنية.¹

وسوف نتناول في المطلب الثاني المسؤولية الجزائية عن الاستخدام الغير مشروع للأموال الإلكترونية من قبل حاملها الشرعي.

المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية عن استخدام الغير مشروع للأموال الإلكترونية من

قبل حاملها الشرعي

إن استخدام الأموال الإلكترونية يخضع للضوابط التي يتم الاتفاق عليها سلفا بين حامل هذه الأموال والجهة المصدرة لها وخلال المدة المنقضية عليها، وكي يكون استخدامها صحيحا ولا يثير تصورات من شأنها أن تكون محلا للمساءلة الجنائية،² لابد من توفر ثلاثة شروط:

1- أن تكون الأموال الإلكترونية صحيحة وصالحة للاستعمال.

2 - أن يستخدمها حاملها الشرعي (صاحبها).

3 - أن لا يتعدى استخدامه لها الرصيد المسموح به.

لذا فإساءة استخدامها من قبل حاملها الشرعي يؤدي إلى قيام المسؤولية الجزائية.

الفرع الأول: المسؤولية الجزائية لحامل الأموال الإلكترونية عن استخدام التعسفي لها
يقصد بالاستعمال التعسفي للمال الإلكتروني قيام الحامل الشرعي باستخدام مال صحيح لكن يتضمن ذلك الاستخدام تجاوزا للرصيد القابل للصرف لدى البنك المصدر للمال و

1 - إيهاب فوزي السقاء الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الإئتمان، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، ص 226.

2 - محمد حماد مرهج، الحماية الجنائية لبطاقات الإئتمان الممغنطة، دون طبعة، دار الكتب القانونية، 2014، ص 99

ذلك يكون بسحب مبالغ تتجاوز الرصيد أو شراء سلع من التاجر تفوق قيمتها الرصيد المتاح مع علمه بعدم كفاية رصيده و ذلك اضرا را منه بالبنك المصدر للمال.¹

أولا : المسؤولية الجزائية لحامل الأموال الإلكترونية عند السحب متجاوزا رصيده

يقع على الحامل في مواجهة البنك المصدر للمال بناء على العقد المبرم بينهما إلتزام مقتضاه أن الحامل ملزم بعدم سحب مبالغ تتجاوز قيمة الرصيد، لكن متى خالف هذا الإلتزام مع علمه مسبقا بذلك مستغلا عدم ربط جهاز الصراف الآلي بحسابه لدى البنك أو خلل في خطوط الإتصال بين تلك الأجهزة و أجهزة الكمبيوتر.

اختلف الفقه في هذا التصرف، فرأي يرى أن النشاط الذي صدر من الحامل هو فعل غير مشروع يخضع لأحكام قانون العقوبات مع اختلاف أصحابه في تحديد التكييف القانوني له إن كان سرقة أو خيانة أمانة أو نصب.²

أما الرأي الثاني فيرى أصحابه أن مسائلة الحامل جزائيا عن نشاطه هذا فرض خاطئ لأنه مجرد إخلال بالتزامه التعاقدية ولا يمكن اعتباره سرقة أو نصب أو غير ذلك خاصة أمام التقنيات العالية التي تتمتع بها أجهزة الصراف الآلي، كما أن ذلك السحب تم برضا من البنك المصدر و ليس رغما عنه و إنما تم خطأ ويحق للبنك المصدر الرجوع للحامل الاسترداد ما تم سحبه.

ثانيا: المسؤولية الجزائية لحامل المال الإلكتروني عند حصوله على السلع و الخدمات رغم عدم وجود رصيد كافي:

هي الحالة التي يقوم فيها حامل المال الإلكتروني بتقديمه إلى التاجر للحصول على السلع و الخدمات دون دفع قيمتها نقدا، و يعتمد هنا على قيام البنك المصدر للمال بسداد كل ما يترتب عليه من مبالغ في ذمته نتيجة استخدامه للمال بشرط عدم تجاوز الرصيد ليتمكن بعدها الحامل بسداد ما قدمه البنك المصدر للمال مستفيدا من المدة الممنوحة له

¹ - ليندة شامي ، المصارف و الأعمال المصرفية في الجزائر ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 2001/2002 ص 402.

² - خشنة حسيبة، وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة المسيلة، 2016/2015، ص 119.

على سبيل الائتمان ،فإذا اكتشف البنك أو التاجر أن الرصيد غير كاف فعلى الحامل أن يعطي قيمة مقابلة للالتزام الملقي عليه.

و اختلف الفقه حول المسؤولية الجزائية للحامل هنا ، فرأي يرى أن نشاطه وحصوله على السلع و الخدمات دون وجود رصيد كاف يرتب مسؤولية جزائية ويعتبر جريمة نصب.

أما الرأي الثاني فيرى أصحابه أن نشاطه لا تترتب عليه أي جريمة في نصوص العقوبات و أنها لا تتعدى اخلال بالالتزام التعاقدى.

قانون على مدى اعتبار هذا النشاط فعلا معاقبا و يجب التفرقة بين علاقتين أساسيتين للوقوف عليه جزائيا وهي:

علاقة الحامل بالبنك مصدر المال:

قيام الحامل بإبرام التزام أو عقد تفوق قيمته الرصيد يعد اخلالا بأحد التزاماته التعاقدية والمتمثلة في عدم تجاوز الرصيد¹ وبالتالي لا مجال للمسائلة الجزائية و إنما على البنك الرجوع للحامل لتعويضه الضرر اللاحق به جراء دفعه لمبالغ تفوق رصيد الحامل الموجود لديه.

علاقة الحامل بالتاجر:

عند قيام الحامل بالحصول على سلع وخدمات من التاجر قىمتها تتجاوز رصيده أي أن الرصيد القائم غير كاف، وهو على علم بذلك النقص في رصيده لكنه تعمد إبرام ذلك العقد بناء على إظهار المال الإلكتروني للتاجر حسن النية،² وذلك من أجل الحصول على منفعة فيكون بذلك قد ارتكب جريمة النصب المنصوص عليها بموجب م372 من قانون العقوبات السابق ذكرها لتوفر ركنيها المادي والمعنوي وبالتالي يخضع للمسائلة الجزائية.

¹ - كميث طالب البغدادي، الاستخدام الغير مشروع البطاقة الائتمان المسؤولية الجزائية و المدنية) ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة والنشر، عمان 2008، ص 144.

² - خشنة حسبيبة، وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2016/2015، ص 121

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية لحامل الأموال الإلكترونية عن استخدامه لها بعد انتهاء صلاحيتها أو إلغائها وامتناعه عن ردها:

يسلم البنك المصدر للمال الإلكتروني هذا الأخير لصاحبه من أجل استخدامه في الوفاء أو السحب بموجب عقد يربط بينهما، ويتم تحديد مدة صلاحيته فبطلول نهاية الصلاحية يلتزم الحامل برده إلى مصدره، غير أن هناك من الحاملين من يستمر في استخدامه رغم صلاحيته أو إلغائه (بسبب إخلال الحامل بالتزاماته العقدية) ويمتنع عن رده مع الاستمرار في استعماله الغير المشروع له في الوفاء والسحب.¹

أولاً: المسؤولية الجزائية لحامل المال الإلكتروني عن استخدامه له بعد انتهاء صلاحيتها أو إلغائه:

إذا قام حامل المال الإلكتروني باستخدامه سواء بسحب النقود من الجهاز الآلي أو الوفاء بقيمة السلع التي اشتراها أو الخدمات التي أديت إليه من قبل التاجر الذي قبل التعامل به مع المصدر، وكان هذا المال المستخدم منتهي الصلاحية ولم يجدد وأصدرت الجهة المصدرة له قراراً بإلغائه لأي سبب كان كنتيجة مثلاً لتعسف الحامل في استخدامها سواء بالسحب أو الوفاء.²

من الناحية العملية لا يوجد ما يمنع استخدام مال الكتروني منتهي الصلاحية، فوجود رصيد كاف لحامله من شأنه أن يثبت توافر حسن النية في مواجهته حيث يجري العمل عادة على قيام البنك بإصدار مال الكتروني جديد للعميل بمجرد انتهاء صلاحية المال الأول، في حين أن عدم وجود الرصيد من شأنه إثارة مسؤولية الحامل ففي هذه الحالة يتحمل التاجر الخسائر الناجمة عن استعمال هذا المال لأن الجهة المصدرة لهذا

¹ - بن عميور أمينة ، البطاقات الإلكترونية للدفع والقرض والسحب، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة ، 2005، ص 173.

2 - كميث طالب البغدادي ، كميث طالب البغدادي، الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان (المسؤولية الجزائية والمدنية)، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر، عمان 2008 . ، ص 173

الأخير ترفض الوفاء للتاجر بقيمة المعاملة لإخلاله بأحد الالتزامات التي يفرضها عليه العقد المبرم بينهما و هو التحقق من تاريخ انتهاء صلاحية المال الإلكتروني.¹

1 - لقد سبق الذكر أن للجهة المصدرة لهذا المال الحق في إلغائه مطالبة حامله برده و ذلك لأسباب ترى فيها أن الحامل قد تعسف في استخدامه له، فإذا لم يمثل هذا الأخير لطلبها و استمر في استعماله رغم ثبوت علمه بإيقافه من قبل مصدره فقد توفر سوء النية في حقه.²

و حسب رأي الدكتور عبد الكريم الردايدة إذا تقدم العميل باستخدام ذلك المال عن طريق ماكينة الصرف فإما أن يرفض ذلك المال أو يتم سحبه، نظرا لوجود أمر مبرمج بإلغائه حيث ترتبط تلك الموزعات مباشرة بحسابات العملاء في البنك ، إلا أنه وعلى الرغم من عدم حصول الحامل على النقود فإنه يسأل قانونا عن جريمة الشروع في السرقة في حالة عدم وجود رصيد له في البنك.³

ثانيا : المسؤولية الجزائية للحامل لامتناعه عن رد المال الإلكتروني الملغى أو المنته صلاحية:

إن علاقة الجهة المصدرة للمال الإلكتروني بالعميل هي علاقة تعاقدية إذ يبقى هذا المال ملكا لمصدره إذ يعتبر استخدام العميل له بعد أن تم الاعلان عن سحبه و امتناعه عن رده تبديدا للشيء لأن تسليمه كان على سبيل عارية الاستعمال و هو ما يشكل الإختلاس الذي تقوم به جريمة خيانة الأمانة، فالحامل بإنكاره لوجود المال الإلكتروني في حيازته و تملصه من التزامه برده يوفر الإختلاس دون اشتراط استعماله رغم مطالبة

¹ - نائلة عادل فريد فورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية" دراسة نظرية تطبيقية "الطبعة الأولى، دار المنشورات الحلبي، لبنان. ، ص 522

² - نائلة عادل فريد فورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية" دراسة نظرية تطبيقية "الطبعة الأولى، دار المنشورات الحلبي، لبنان. ، ص 524

³ - عبد الكريم الردايدة، عبد الكريم الردايدة، جرائم بطاقات الائتمان دراسة تطبيقية ميدانية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 2013. ص 218.

البنات له.¹ وحكمت محكمة باريس بأحقية البنك في استرداد هذا المال إذ فرضت غرامة تهديدية على الحامل بمقدار خمسون (50) فرنكا عن كل يوم تأخير في رده.² وما يمكن التوصل إليه هنا هو أن حامل المال الإلكتروني يعد مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة وذلك لإكتمال أركانها فالجاني امتنع عن رد هذا المال للجهة المصدرة له ، رغم ثبوت علمه بالإخطار المرسل إليه بالرد لأنه سلم لحامله بموجب عقد على سبيل عارية الاستعمال الذي يسمح له باستخدامه و إعادته بعد انتهاء العقد أو إلغائه و يظل المال ملكا للجهة المصدرة و ليس للحامل.³

الفرع الثالث: المسؤولية الجزائية لحامل المال الإلكتروني الغير مشروع عليه:

تصدر الأموال الإلكترونية بناء على طلب ممن يحتاج إليها، فبعد تقديم الشخص طلب إلى البنك بغرض الحصول على مال إلكتروني، يكون طلبه خاضعا للسلطة التقديرية للبنك ، ويلتزم الطالب بالإعلان عن العناصر اللازمة لتحديد شخصيته الانعقاد العقد حيث يجب إعلان اسمه، لقبه، عنوانه، مهنته، حالته المدنية، توقيعه وعلى ضوء هذه المعلومات تقرر الجهة المختصة إصدار هذا المال الإلكتروني الطالبة من عدمه.⁴

ويجب على طالبة تقديم معلومات صحيحة فإذا قدم بيانات على ضوءها أصدرت له الجهة المختصة مالا إلكترونيا ثم اتضح فيما بعد عدم صحة المعلومات يكون قد غش وخدع الجهة المصدرة و لو هذا الغش لما تم اصدار هذا المال الأمر الذي يشكل سلوك إجرامي لجريمة النصب والاحتيال.⁵

¹ - واقد يوسف ،النظام القانوني للدفع الكتروني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزو، 2011 ، ص139.

² - كميث طالب البغدادي، كميث طالب البغدادي، الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان (المسؤولية الجزائية والمدنية) ، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر، عمان2008 . ، ص 184.

³ - عدنان علي الفيل، المسؤولية الجزائية عن اساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011 ص 42.

⁴ - عدنان علي الفيل، المسؤولية الجزائية عن اساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011، ص 53.

⁵ - كميث طالب البغدادي، الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان (المسؤولية الجزائية والمدنية) ، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر، عمان2008 . ، ص 188.

وأكد ذلك القضاء الجنائي الألماني في إحدى الوقائع المعروضة أمام محكمة النقض الألمانية، حيث قام أحد الأشخاص بالحصول على بطاقتي الأمريكان و اكسبريس كلوب مستخدماً طرقاً احتيالية حيث كان عاملاً في إحدى الصيدليات لكنه ادعى عند طلبه للمال الإلكتروني أنه صيدلي منتحلاً صفة غير صحيحة، كما قدم مستندات تثبت أنه ميسور الحال عكس حقيقته إذ كان مثقلاً بالديون فأوقع المصدر للمال في الغلط و حصل عليه بفضل المعلومات الكاذبة التي قدمها وقامت محكمة النقض الألمانية بإدانتته عن جريمة الاحتيال¹.

1 -عدنان علي الفيل، المسؤولية الجزائية عن اساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011 ، ص53.

وبالتالي فالجاني هنا إستعمل طرقا إحتيالية تمثلت في تقديمه لسندات مخالفة للحقيقة كان من شأنها إبراز قدرته على تسديد قيمة العمليات التي سيقوم بها خلال استعماله للمال الإلكتروني،¹ وقد قام بهذه الأفعال و هو على علم أن أقواله و البيانات التي قدمها ستحمل الجهة المختصة بإصدار هذا المال و بهذا يكون محل مسائلة جزائية عن جريمة النصب.²

المبحث الثاني: الاجراءات الوقائية والأمنية لمواجهة جرائم المساس بالأموال الإلكترونية

إن جرائم الأموال الإلكترونية من أخطر المشكلات التي تواجه الأنظمة الاقتصادية على المستوى المحلي، والإقليمي والدولي، الأمر الذي بات يحتم ضرورة التصدي العلمي والعملية لمواجهتها، عن طريق إتباع الإجراءات الوقائية (المطلب الأول) والأمنية (المطلب الثاني)، التي تكفل الحماية وتمنع حدوث مثل هذه الجرائم ، عن طريق التصدي للأسباب والعوامل المسؤولة عن تكوين السلوك الإجرامي.

المطلب الأول: الإجراءات الوقائية في مواجهة جرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية:

أمام تزايد عمليات الاستخدام غير المشروعة للأموال الإلكترونية، وجب إتباع مجموعة من الإجراءات والأساليب، سواء من قبل مصدر المال (الفرع الأول) أو حاملها (الفرع الثاني)، وذلك من أجل مواجهة هذه الجرائم والحد من المخاطر التي تنجم عنها .

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة من قبل مصدر المال الإلكتروني:

إن حماية الأموال الإلكترونية من الاستخدام غير المشروع لها، من واجب الجهة المصدرة لها الذي يقع عليها عبء توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للأموال التي يصدرها، إما بتطوير هذه الأموال تقنيا (أولا)، بغرض الحد من عمليات تزويرها أو القيام بعدد من الإجراءات الإدارية والمصرفية (ثانيا)، التي من شأنها المساهمة في مواجهة الاستخدامات غير المشروعة لها.

¹ - عدنان علي الفيل، المسؤولية الجزائية عن اساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011 ، ص 54.

² - كميث طالب البغدادي الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان (المسؤولية الجزائية والمدنية) ، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر، عمان 2008 . ، ص 189.

أولا - الإجراءات التقنية:

نحاول إيجاز أهم الإجراءات التقنية المتخذة لمواجهة إساءة استخدام الأموال الإلكترونية. أول حلقات هذا التطوير كان باختراع بطاقة ذات دوائر الكترونية، من مزاياها أنها غير قابلة للتأثير عليها أو اختراقها، وتحفظ في ذاكرتها بأخر العمليات المنفذة، وتعد من الناحية التقنية غير قابلة للتزوير، ومثالها صورة الحمامة في بطاقة فيزا.¹

ومن بين الإجراءات التقنية التي خصصت أيضا لمواجهة إساءة استخدام المال الإلكتروني، النموذج التقني الموحد الذي أعلنت عنه شركتي فيزا وماستر كارد والمسمى نظام الصفقات الإلكترونية الآمنة، ومن بعد ذلك انضمام العديد من الشركات الأمريكية له. كما أعلنت ماستر كارد العالمية في عام (2002) عن طرح بطاقة ماستر كارد (باي باس)، وهو برنامج لدفع المال الإلكتروني دون اتصال. فهي تعد بطاقة دفع مطورة تمتاز برقاقة كمبيوتر مضمنة ومخفية وأنتينا (لاقط)، وكل ما على حامل المال فعله هو تمريره أمام جهاز الكتروني مهيا خصيصا لدى التاجر، وبعدها يقوم هذا المال بإرسال معلومات الدفع لاسلكيا، وتبادل المعلومات مع الجهاز الإلكتروني، ثم معالجتها من خلال شبكة ماستر كارد، وبعد لحظات يستلم إشارة بتأكيد الدفع بينما يكون هو في طريقه إلى منزله أو عمله.²

كما تتأهب حاليا شركات أمريكية أخرى لاستعمال تقنيات أمنية جديدة، ومن الشركات العربية التي ساهمت في إطلاق مال الكتروني آمن للتسوق عبر الانترنت شركة "مكتوب دوت كوم"، حيث أعلنت هذه الأخيرة عن إصدار بطاقة كاش يو" التي تمكن الحامل من شراء السلع والخدمات على شبكة الانترنت بثقة تامة دون أية مخاطر ممكنة، وهي متوافرة بثلاث فئات: عشرة دولارات أمريكية، عشرين دولارا أمريكيا، ثلاثين دولارا أمريكيا.

¹ - علي عدنان الفيل، المسؤولية الجزائية عن إساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011، ص 76.

² - علي عدنان الفيل، المسؤولية الجزائية عن إساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011، ص 77.

ثانيا - الإجراءات الإدارية والمصرفية:

للبنوك دور هام في منع إساءة استخدام الأموال الإلكترونية، إذ يجب عليها الحد من الثغرات التي تسهل من عملية ارتكاب الجرائم، وذلك بمراعاتها بعض الإجراءات عند إصدارها لهذه الأموال الإلكترونية ، و من أهم الإجراءات الواجب مراعاتها من طرف البنوك المصدرة لها:¹

- الاستعلام الجيد والدراسة المتأنية للعملاء طالبي الحصول على هذه الأموال والتأكد من صحة وسلامة المستندات المقدمة.

- الدقة في اختيار الموظفين العاملين فيها و مراقبتهم بصورة دورية وتدريبهم بصورة جيدة لكيفية التعامل مع هذه الأموال الإلكترونية وملحقاتها.

- التنسيق على إنشاء وحدات إدارة المخاطر للبنوك المركزية الخاصة بالأموال الإلكترونية، بالإضافة إلى دراستها للعمل على مواجهتها، والحد من تكرار الجرائم المتعلقة بها.

- مراقبة التجار المتعاقدين مع البنوك من خلال فواتير البيع والشراء الذات البنوك لمنع أي تلاعب.

- إصدار نوع من الأموال الإلكترونية تتناسب مع نوعية العملاء واحتمالات المخاطرة العالية، مع أخذ الموافقة عند الصرف، بالإضافة إلى تزويدها بشفرات معينة يتم تحديثها دائما.

- حسن اختيار التجار والمؤسسات التجارية التي تتمتع بسمعة طيبة، استقرار مهني و مالي وقانوني. مع تزويدهم بأحدث الأجهزة الإلكترونية للتعامل لضمان الكشف الفوري عن الأموال الإلكترونية المزورة.

- تضيق نطاق ضوابط تنظيم تداول إيصالات الدفع، لمنع تسريب المعلومات

¹ - شركة أبلاي ديجيتال سوليوشيز (IDS) عرفت بتطوير رقائق، تزرع تحت الجلد لتحديد الهوية الشخصية التعرف على موقع حاملها، لتأمين طريقة موثوقة لزيارتها لتفادي الغش، بتوظيف الرقائق في تعاملات النفع ببطاقة الدفع الإلكتروني وأسمتها (رقيقة فيريتشيب)، وقدمت الرقيقة كطريقة متفوقة على بطاقة الدفع الإلكتروني الحالية ، والبطاقة الذكية .أحمد حمدان الجهني، المرجع السابق، ص114.

- القيام بسحب الأموال الإلكترونية إذا تم الإبلاغ عن سرقتها أو فقدها، إذ أن البنك يقوم ببرمجة جهاز الصراف الآلي على عدم قبولها وسحبها وعدم إعادتها، في حالة إذا تم إدخال للرقم السري ثلاث مرات، فالبنك يفترض في هذه الحالة أن الشخص الذي قام بإدخال الرقم السري ليس هو الحامل الشرعي للمال.

- الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الحامل:

تعتبر الأموال الإلكترونية عملة اليوم، ولحمايتها من الاستخدام غير المشروع وجب على حامل البطاقة تأمين البطاقة والبيانات المدونة عليها (أولاً)، والقيام بمجموعة من الإجراءات اللازمة لحمايتها من النصب (ثانياً).

أولاً - تأمين الأموال الإلكترونية والبيانات المدونة عليها:

عند اختيار الرقم السري وجب محاولة الابتعاد عن اختيار حروف وأرقام ذات صلة، حتى لا يصبح من السهل كشفها ومعرفتها كتاريخ الميلاد أو رقم الهاتف. كما يتجنب الحامل كتابة الشفرة السرية على المال الإلكتروني، وعدم الإفصاح عنها لأي شخص آخر.

. عدم إعطاء رقم المال الإلكتروني عن طريق الهاتف، إلا في حالة التعامل مع شركة موثوق فيها.

. تجنب الاستجابة لرسائل البريد الإلكتروني الخادعة قبل التحقق من مصدرها¹ و حفظ الرقم السري و إتلاف الوثيقة التي يكون بها ، و الحرص على أن لا يشاهده أحد وهو يقوم بإدخال الرقم السري في جهاز الصراف الآلي ، و عدم طلب الوصل المطبوع من جهاز الصراف الآلي، وإن طلبه فعليه أن يقوم بأخذه ولا يتركه، لأنه يحتوي على رقم حساب الحامل.²

¹ - عبد الكريم الردايدة، جرائم بطاقات الائتمان دراسة تطبيقية ميدانية، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر ، الأردن ، 2013 ص188.

2 - علي عدنان الفيل، المسؤولية الجزائية عن اساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011، ص 83.

ثانيا - الإجراءات التي يقوم بها حامل الأموال الإلكترونية لحمايتها من النصب:

هناك مجموعة من الإجراءات يتبعها حامل الأموال الإلكترونية من أجل حمايتها من عملية النصب، بأن يتعامل بحذر مع المكالمات الهاتفية أو رسائل تطلب منه معرفة معلومات عن حسابه المالي.

- عدم إعلام أي أحد برقم PIN، وإذا شك بأن شخصا يعرف رقمه فعليه إبلاغ الجهة المختصة لتعطيه رقما آخر.

- الاحتراس من الرسائل التي ترسل عن طريق NET WET مع العلم أن الشبكة لا تسأل عن أي تفاصيل عن حساب أحد لذلك يجب عدم الرد عليها.

- التأكد من موثوقية الموقع، فلا يفصح عن الرقم السري للمال الإلكتروني إلا مع المواقع المشهورة بمصداقيتها، كما لا يقوم بإرسال المعلومات الشخصية عبر الشبكة، مثل العنوان الشخصي، رقم الهاتف، رقم المال، إلا إذا كانت هذه المعلومات مرسله باستخدام وسائل مشفرة.

- استخدام برامج كمبيوتر مشفرة مثل برنامج ((PGP, pretty good)) الضمان خصوصية البريد الإلكتروني (EMAIL)، وبعد إتمام العملية يطبع الصفحة التي تحتوي على مختصر للعملية التي قام بها، حتى يتمكن من معرفة ماله وما عليه.¹

- استخدام طرق CHIP and PIN وهي أحدث طريقة تستخدم في البنوك ضد النصب الواقع على المال الإلكتروني، فعندما يتم دفع مبلغ بواسطة مال الكتروني ، سيطلب من حامل المال إدخال الرقم المكون من أربعة أرقام بدلا من التوقيع على إيصال الاستلام²

1 - علي عدنان الفيل، المسؤولية الجزائية عن اساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011، ص 84-85.

2 - عبد الكريم الردايدة، جرائم بطاقات الائتمان دراسة تطبيقية ميدانية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن ، 2013، ص 192.

المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية لمواجهة جرائم الأموال الإلكترونية:

إن هذا النوع من الجرائم يتميز بطبيعة خاصة، نظرا لارتباطها ببعض تطبيقات الحاسب الآلي ونظم الاتصالات، لذا فإن مواجهة تلك الجرائم يستوجب منظومة متكاملة، تستند إلى ركائز تشريعية واقعية، وجهود أمنية (الفرع الأول) ودولية الفرع الثاني).¹

الفرع الأول: الدعائم الأمنية لمواجهة مخاطر الأموال الإلكترونية:

تندرج حماية الأموال الإلكترونية من الناحية الأمنية، تحت مفهوم الأمن الاقتصادي ومفهوم الحاسب الآلي، والمفهوم الذاتي للبطاقة، حيث يرتبط كل مفهوم بالآخر ليشكل مفهوما أمنيا متكاملًا² ويهدف ذلك إلى محاولة الوصول إلى رؤية متكاملة للجرائم الأموال الإلكترونية من أجل مكافحتها، بتوضيح دور الشرطة في حماية الأموال الإلكترونية (أولا) وكذلك الحماية الأمنية من خلال الحاسب الآلي (ثانيا).

1 - عبد الكريم الردايدة ، جرائم بطاقات الائتمان دراسة تطبيقية ميدانية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن ، 2013 ص 125.

2 - إيهاب فوزي السقا ، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2007، ص 381.

أولا - الإجراءات المتخذة من قبل الشرطة لحماية الأموال الإلكترونية:

يقع على عاتق جهاز الشرطة حماية الأمن الاقتصادي للدولة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع عليه، ولا شك أن حماية الأموال من الاعتداءات التي تقع عليها تدخل في نطاق الأمن الاقتصادي، فحماية هذه البطاقات يحقق الأمن سواء للدولة أو الفرد.

حيث يمكن لجهاز الشرطة اتخاذ بعض الإجراءات للحد من وقوع مثل هذه الجرائم والمتمثلة فيما يلي:

تأمين البنوك ومراكز التعامل المالي بالحراسات الأمنية وعناصر البحث الجنائي، لمتابعة ومراقبة كل من يحاول إساءة استخدام تلك المراكز أو مراقبة العملاء المعرفة أرقام أموالهم الإلكترونية. من خلال تركيب أجهزة تقنية لتصوير تلك الأموال.

- ومعرفة أرقامها لإضفاء الناحية الأمنية وبث الرعب والخوف في نفس من يحاول ارتكاب مثل هذه الجرائم.

- العمل على إجراء التفتيش الدوري الفني للشركات المرخص لها إصدار مثل هذه الأموال للتأكد بأنها تتقيد بالمواصفات الفنية والتقنية العالية.

- إخضاع العاملين في مجال المكافحة من أفراد الشرطة، إلى برامج تدريبية وتأهيلية وتقنية وعلمية وثيقة الصلة بإجراءات الوقاية لتحقيق المكافحة لهذه الجرائم.

- ضرورة إنشاء معمل جنائي متخصص، يحتوي على أجهزة فنية عالية التقنية تستخدم في عمليات الفحص والمضاهاة لكافة الوثائق والمستندات والبطاقات المستخدمة وبياسر العمل فيها ضباط أكفاء.

إعطاء توجيهات وتعليمات لحاملي الأموال الإلكترونية، بكيفية الحفاظ على أموالهم من الاعتداء وكيفية التصرف عند فقدانها أو سرقتها.

ثانيا - الحماية الأمنية للأموال الإلكترونية من خلال الحاسب الآلي:

كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية التي يكون الحاسب الآلي أساسها. تنتهج الشرطة في الوقت الحالي الأسلوب العلمي في أدائها لعملها، حيث تم تطوير نظام حفظ المعلومات بجهاز الشرطة وإدخال الحاسب الآلي، تطوير برامجه، تقنية البيانات وإدخال

كافة المعلومات ذات الصلة بالجرائم الاقتصادية ومرتكبيها ،ليصبح لدي الشرطة قاعدة بيانات كاملة باستخدام الأرشيف الإلكتروني، لحفظ جميع الملفات.

- إعداد خريطة للمواقع التي ستتم مدهمتها ، وتحديد مواقع الأجهزة والخزائن والملفات السرية، ومواقع الأموال الإلكترونية الشخصية.

- تحديد عدد وأنواع الأجهزة المحتمل تورطها في ارتكاب الجريمة للتعامل معها والحصول على الاحتياجات الضرورية، من أجهزة وبرامج صعبة ولينة، للاستعانة بها في الفحص والتشغيل.

كما تم تصميم برامج المكافحة الاعتداءات الواقعة على نظام الأموال الإلكترونية، مثل برامج نظم المعرفة عن طريق عزل ووقف الأموال ذات التعاملات الغير طبيعية ، حيث توفر هذه البرامج وسائل فعالة لكشف التهديدات التي يستخدمها.

المحتالون الدخول غير الشرعي لنظام الحاسب الآلي، وفتح الحسابات الجديدة بطريقة غير شرعية، وإعادة تنشيط الحسابات الساكنة عن طريق تحليل القاعدة السلوكية لتعامل تحامل المال الإلكتروني.

كما تم تصميم برنامج الشبكة العصبية وهو ما يعني رصد جميع التعاملات التي تتم بواسطة الأموال الإلكترونية، والكشف عن أي تعاملات مشكوك في صحتها وفحصها.¹

الفرع الثاني: التعاون الدولي لمواجهة الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية:

يعرف بعض الفقه التعاون الدولي بأنه: " تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء كانت هذه الخدمة أو النفع على مستوى عالمي أو على مستوى إقليمي أو على المستوى الوطني لدول التي يتم الاتفاق فيما بينها ".

فالتعاون الدولي يسعى لمكافحة الجريمة بشكل عام ولا يقتصر على مجال معين، ومن بينها جرائم الأموال الإلكترونية التي تعد من الجرائم الاقتصادية التي لها مخاطر كبيرة

¹ - ضياء علي أحمد نعمان الغش المعلوماتي الظاهرة و التطبيقات ، الطبعة الأولى، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2011 ص 229.

على الاقتصاد القومي والعالمية، ولما تمثله من تهديد لأنظمة الدفع و تحويل الأموال الكترونياً، سواء كانت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (أولا) أو مجلس وزراء الداخلية العرب (ثانياً)، أو المنظمة الدولية لضباط الجرائم المالية (ثالثاً)، وهو يتكون من عدة منظمات قد تكون دولية أو إقليمية تهدف بصفة عامة إلى مكافحة الجريمة.

أولا - المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول):

لقد نظمت السكرتارية العامة الخاصة بالمنظمة أول مؤتمراتها الدولية بخصوص الاحتيال والغش اللذين يهددان نظام الأموال الالكترونية في أكتوبر 1994 وقد قامت بتبني توصيتين:

1 - على الدول الأعضاء مراجعة تشريعاتها وقوانينها الخاصة بالأموال الالكترونية، بما يضمن تجريم تضييع أو امتلاك الأموال الالكترونية المزورة أو امتلاك معلوماتغير قانونية، أو الحصول عليها بطريقة غير مشروعة واستخدامها في نظام الأموال.

2 - إنشاء مجموعة عمل بوليسية من خبراء العمل في مواجهة الاحتيالات الدولية، التابعين لبوليس هونج كونج والشرطة الكندية والخدمة السرية الأمريكية وخدمة الاستخبارات القومية الجنائية النيوزيلندا ومندوبين من منظمات الأموال الالكترونية، لمكافحة هذه النوعية من الجرائم، والتقوا في شهر فبراير 1995 وتم وضع الأسس الخاصة بتبادل المعلومات بهدف الحد من هذه الجرائم.¹

وقد قام الأنتربول بتوقيع خمس اتفاقيات مع المنظمات الراعية للبطاقات وهي فيزا وماستر كارد، وأمريكان أكسبرس، وديسكوفري، وأيرويال أنترناسيونال من اجل التعاون في مجال جرائم الأموال الالكترونية عام 1999.²

¹ - إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الإئتمان، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2007، ص508.

² - ضياء علي أحمد نعمان، الغش المعلوماتي الظاهرة والتطبيقات، الطبعة الأولى، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2011، ص 231.

ثانياً: دور مجلس وزراء الداخلية العرب لمواجهة الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية:

كان لهذه المنظمة بصمة واضحة في مواجهة مثل هذه الجرائم حيث تم تناول هذا الموضوع من قبل اللجنة المتخصصة في اجتماعها الثاني عشر. حيث أوصت بوضع تشريعات خاصة لمواجهة الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية ، تأهيل أجهزة العدالة الجنائية بتقنيات الأموال الإلكترونية وتوعية المواطنين والمتعاملين بها.

ومن ثم دعوة الأجهزة الأمنية إلى إجراء التنسيق فيما بينها للوقوف على مستجدات الجرائم، ودعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بينها لمواجهة الجرائم وكشف العصابات الدولية التي تديرها.

وقد اعتمد المجلس في دورته الحادية والعشرون التي انعقدت عام 2004 قانون الإمارات الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، كقانون استرشادي للدول الأعضاء لمواجهة الجرائم المتزايدة، الناتجة عن تقنية المعلومات ومنها استخدام الأموال الإلكترونية بواسطة الحاسب الألى.

ثالثاً - دور المنظمة الدولية لضباط الجرائم المالية (LAFCL):

تعتبر المنظمة الدولية لضباط الجرائم المالية منظمة دولية غير ربحية تسعى لتوفير الخدمات، وتوفير البيئة التي يمكن من خلالها جمع المعلومات حول الاحتيال المالي وطرق التحقيق والحماية المالية، وقد تم إنشاء هذه المنظمة عام 1986 عن طريق التعاون بين 68 محققاً دولياً متخصصاً بجرائم الأموال، وتم من خلال ذلك إنشاء منظمة دولية لضباط جرائم الأموال الإلكترونية.¹

ومنذ عام 1998 وهذه المنظمة تمنح عضويتها العادية لضباط الشرطة ومحققى مؤسسات إصدار هذه الأموال، وخبراء مكافحة الاحتيال من خلال شروط خاصة.

¹ - إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الإنتمان، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2007، ص508.

كما تتيح عضوية هذه المنظمة لأعضائها الحصول على المعلومات السرية الخاصة بالجرائم المالية الدولية والمجرمين الدوليين، بالإضافة إلى إرسال إنذارات لأعضائها بالأماكن المعرضة لهذه الجرائم. فهي تتيح للعضو الدخول على شبكات الحاسب الآلي التي تخص الجرائم المالية.¹

¹ - ضياء علي أحمد نعمان، الغش المعلوماتي الظاهرة والتطبيقات، الطبعة الأولى، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2011، ص 231.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل البحث في إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية على الاعتداءات الواقعة على نظام الأموال الإلكترونية من أجل توفير حماية قانونية جزائية لها.

كما تطرقنا للمسؤولية الجزائية عن الاستخدام الغير مشروع للأموال الإلكترونية من قبل حاملها الشرعي والتي لا تعرف إستقرارا إداريا جاء بها نتيجة الاجتهادات الفقهية والقضائية المطروحة لتجريم مختلف صورها.

وما زاد من حدة الخلاف غياب النصوص التشريعية المجرمة لهذا النوع من الإعدادات إلا أنه ومحاولة للحد من الاستخدامات غير المشروعة للأموال الإلكترونية أو الوقاية منها فقد سنت مجموعة من الإجراءات الأمنية والوقائية من قبل المجتمع الدولي أو المجلس.

خاتمة:

يعد موضوع الأموال الإلكترونية من المواضيع الهامة لما يثيره من إشكالات قانونية كونه ينصب على نوع من الجرائم المستحدثة التي إرتبط وجودها بتطور تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية هذه الأخيرة أظهرت أن هناك قصورا في النصوص الجنائية التي أصبحت عاجزة عن ضمان الحماية اللازمة والفعالة لما أفرزته ثورة الإتصالات.

وتعنى هذه الدراسة بتسليط الضوء على جرائم الاعتداء على الأموال الإلكترونية في إطار مطابقتها بالنصوص التقليدية ومدى صلاحية تطبيقها على نظيرتها الإلكترونية وإسقاط المسؤولية الجزائية على مرتكبيها.

و من خلال إشكالية الموضوع خلصنا في الإجابة عنها لجملة من النتائج و التوصيات.

النتائج:

- الأموال الإلكترونية تعتبر وسيلة دفع جديدة و تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التطور في الأدوات المالية إذ أصبحت تحل محل النقود التقليدية وهي بهذه الخاصية توفر لحاملها فرصة للتخلص من معاناة النقود التقليدية و ما تسببه من مشاكل في بعض الأحيان, إلا أنه بالرغم من المزايا التي تقدمها هذه الأموال إلا أنها قد أثار العديد من الإشكالات القانونية.

- لا زالت جوانب الأموال الإلكترونية غامضة ومبهمه وهذا يرجع لحداتها حيث يصعب على قانون العقوبات مسايرتها.

تتسم جرائم الإعتداء على الأموال الإلكترونية بخصوصية تميزها عن نظيرتها التقليدية سواء من حيث السمات التي يتميز بها الجناة الذين يتمتعون بنسبة عالية من الذكاء والمهارة أو من حيث عدم إمكانية حصر هذه الجرائم المتطورة.

- في قالب واحد مما أدى إلى تعدد التصنيفات و الاختلاف حول تكييف الفعل الواحد في بعض الأحيان.

- قصور نصوص التشريع الجزائي التقليدية عن الإحاطة بجوانب الجرائم الواقعة على الأموال الإلكترونية باعتبار هذه الأخيرة محلها يختلف كليا عن الجرائم التقليدية الأخرى.

- عدم إقرار المشرع الجزائي نصوص قانونية خاصة بهذه الجرائم إلى جانب الافتقار إلى الاجتهادات القضائية المتعلقة بهذا الموضوع.

التوصيات:

- ضرورة إفراد نصوص خاصة تنظم التعامل بالأموال الإلكترونية و تجرم كل جريمة على حدا و ذلك إعمالاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات بحيث تجاري التطور التقني والعلمي و تتلاءم مع المتغيرات والمستجدات المستمرة.
- ضرورة اهتمام البنوك والمؤسسات المالية المصدرة لبطاقات للأموال الإلكترونية والشركات التجارية التي تتعامل بها بالوقوف على كل صور الاستخدامات غير المشروعة لها وتدريب العاملين فيها على مستجدات هذا المجال.
- ضرورة توفير الحماية الجنائية للأموال الإلكترونية من أجل منع الاعتداء عليها.
- لا بد من اتخاذ الإجراءات الوقائية أو الأمنية للحد من هذه الجرائم في انتظار إفراد نصوص قانونية خاصة ينظم التعامل بهذه الأموال ويعالج مخاطرها ويجرم إساءة استخدامها.
- وأخيراً نرجوا أن نكون قد تعرضنا للموضوع عرضاً شاملاً وافياً بالغرض، فإن أصبنا فله المنة وإن أخطأنا فالعصمة من شأن الرسل.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

1- سورة الإسراء، الآية 15 .

المصادر:

2- الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 يونيو 1966 ، يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، عدد49 .

المراجع:

الكتب:

3- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر 2006.

4- أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الفكر، الإسكندرية مصر، 2006 .
5- أمال قارة، الحماية الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، الطبعة الأولى .دار هومة، الجزائر، 2006 .

6- إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الإئتمان، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 .

7- جلال محمد الزعيبي وأسامة محمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010 .

8- حسين محمد الشبلي ومهند فايز الدويكات، التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية، الطبعة الأولى، دار جدلاوي، الأردن، 2009

1- شيماء عبد الغني محمد عطا الله، الحماية الجنائية للتعاملات الالكترونية، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007 .

2- ضياء علي أحمد نعمان، الغش المعلوماتي الظاهرة والتطبيقات، الطبعة الأولى، المطبعة الوراثة الوطنية، مراكش، 2011 .

- 3- عبد الكريم الردايدة ، جرائم بطاقات الائتمان دراسة تطبيقية ميدانية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر،الأردن ،2013 .
- 4-عدنان علي الفيل ، المسؤولية الجزائية عن إساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011
- 5-علي حسن الطوالة، الجرائم الالكترونية، الطبعة الأولى، مؤسسة فخراوي للدراسات والنشر، مملكة البحرين ،2008
- 6-علي عدنان الفيل، المسؤولية الجزائية عن إساءة استخدام بطاقة الائتمان الإلكترونية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2011 .
- 7-كميت طالب البغدادي، الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان (المسؤولية الجزائية والمدنية) ، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر، عمان 2008 .
- 8-محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب والانترنت- الجريمة المعلوماتية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 9- محمد حماد مرهج الهيبي، الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان الممغنطة، دون طبعة، دار الكتب القانونية ،2014 .
- 10- محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري " القسم الخاص"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005 .
- 11- محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر،2004 .
- 9-معادي أسعد صوالحة ،بطاقات الائتمان" النظام القانوني وآليات الحماية الجنائية و الأمنية"، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، 2011 .
- 10- نائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية" دراسة نظرية تطبيقية " الطبعة الأولى ،دار المنشورات الحلبي لبنان.
- 11- ناير نبيل عمر، الحماية الجنائية للمحل الالكتروني في جرائم المعلوماتية طبعة 2012 ، دار الجامعة الجديدة.

الرسائل المذكرات:

- 12- بلعالم فريدة، المسؤولية القانونية عن الاستخدام الغير مشروع لبطاقة الائتمان
مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة سطيف 2015 .
- 13- بن عميور أمينة، البطاقات الإلكترونية للدفع والقرض والسحب، رسالة لنيل
شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2005 .
- 14- خشنة حسيبة، وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة
الماجستير، جامعة المسيلة، 2015/ 2016.
- 15- واقد يوسف، النظام القانوني للدفع الالكتروني، رسالة لنيل شهادة الماجستير جامعة تيزي
وزو، 2011 .
- 16- ليندة شامي، المصارف و الأعمال المصرفية في الجزائر، رسالة مكملة لنيل شهادة
الماجستير، جامعة الجزائر 2001/ 2022.

المجلات:

- 17- بسام أحمد الزلمي، "دور النقود الالكترونية في عمليات غسل الأموال"، مجلة جامعة
دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، سنة 2010 .
- 18- محمد إبراهيم محمود الشافعي، "النقود الالكترونية"، مجلة الأمن والقانون السنة 12 ،
العدد الأول، جانفي 2004 .

فهرس المحتويات

| | |
|----|---|
| I | شكر و عرفان |
| II | إهداء |
| أ | مقدمة |
| 5 | الفصل الأول : التأصيل القانوني لجرائم الأموال الالكترونية |
| 5 | المبحث التمهيدي: ماهية الأموال الالكترونية |
| 5 | المطلب الأول: تعريف الأموال الالكترونية |
| 6 | المطلب الثاني: صور الأموال الالكترونية |
| 8 | المطلب الثالث: خصائص الأموال الالكترونية |
| 9 | المبحث الثاني: الجرائم التقليدية الماسة بالأموال الالكترونية |
| 9 | المطلب الأول: جريمتي السرقة والنصب |
| 25 | المطلب الثاني: جريمة خيانة الأمانة بصورتها التقليدية والالكترونية |
| 35 | خلاصة الفصل الأول |
| 37 | الفصل الثاني: المسؤولية الجزائية عن جرائم المساس بالأموال الالكترونية |
| 38 | المبحث الأول: أسس قيام المسؤولية الجزائية في جرائم الواقعة على الأموال الالكترونية |
| 38 | المطلب الأول: تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية على جرائم الأموال الالكترونية |
| 45 | المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية عن استخدام الغير مشروع للأموال الالكترونية من قبل حاملها الشرعي |
| 51 | المبحث الثاني: الإجراءات الوقائية والأمنية لمواجهة جرائم المساس بالأموال الالكترونية |
| 51 | المطلب الأول: الإجراءات الوقائية في مواجهة جرائم الواقعة على الأموال الالكترونية |
| 56 | المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية لمواجهة جرائم الأموال الالكترونية |
| 62 | خلاصة الفصل الثاني |
| 64 | خاتمة |
| 67 | قائمة المصادر والمراجع |